التخطيط لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية فى تحسين تمويل التعليم بمصر

إعداد

د/ نسرين محمد فوزى الباسل

مدرس أصول التربية

كلية التربية النوعية

جامعة دمياط

د/ محمد حسن أحمد جمعه

مدرس أصول التربية

كلية التربية

جامعة دمياط

مقدمة:

مع ثورتى مصر فى يناير ٢٠١١، ويونيو ٢٠١٣، وانتخاب رئيس للجمهورية بإرادة شعبية عام ٢٠١٤ غدا الاهتمام بقضايا التعليم أمرا من أمور الأمن القومى والفكرى لمصر وبات الإهتمام بتمويله أمرا ملحا يؤرق الأمة ويدفعها للبحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم، ولذا كان الاتجاه إلى الوقف الإسلامى باعتباره رأس المال الثابت والقادر على إسعاف متطلبات الأمة السريعة لمواجهة التحديات.

إن تعاليم الإسلام تؤكد التكافل بمفهومه الشامل بين المسلمين وتقضى على كل من لا يبذل من عواطفه وجاهه وماله لغيره من إخوانه المؤمنين بأنه ليس منهم . ولذلك لا يعرف المجتمع الإسلامي فردية أو أنانية أو سلبية ، وإنما يعرف إخاء صادقاً وعطاء كريماً ، وتعاوناً على البر والتقوى دائماً ، بهذه المعانى كان المؤمنون أهلاً للعزة والقيادة والريادة فى شتى مجالات الحياة.

وذلك باعتبار الوقف يمثل توجها استثماريا تنمويا ويجب أن يفعل وأن يستغل استغلالا جيدا لتمويل التعليم المصرى وفى ذلك فائدة للأفراد والأمة بأسرها، ذلك إنطلاقا من كون الفلسفة الإسلامية تنظر إلى العمل الخيرى نظرة عميقة، إذ تربطه بمفهوم الحرية، فالعمل الخيرى تحرير للنفس من قيد الأثرة وحب التملك. (غانم، ٢٥٥، ٢٠١٣)

بل والوقف الإسلامى يمثل طبيعة الإسلام التى تفرض على معتنقيه أفرادا كانوا أو جماعات أو هيئات أو مؤسسات قدرا معينا من الالتزام الأخلاقى والأدبى والمادى تجاه بعضهم بعضا فى إطار من التوافق والتكافل.(الويشى،٢٣، ٢٠١٤)

ويشكل نظام الأوقاف لبنة أساسية للتكافل الاجتماعى بعيداً عن دور الدولة ، وكانت الأوقاف تلعب دوراً كبيراً فى بنيان الأمة أو المجتمع المدنى ، حيث كانت تساهم فى التوازن الاجتماعى والاقتصادي، فهى خدمة عامة ابتغاء وجه الله تعالى ، والتوجه الاقتصادى فى الأوقاف متنوع فهو يشمل كافة الخدمات من إصلاح الطرق وإنشاء الجسور وعمارة المساجد ، وتقديم الخمات الطبية ، كفالة الأيتام واللقطاء والفقراء ،

ومساعدة طلاب العلم ومساندة المزارعين فيأخذون بذور أرضهم مجاناً ، ومساعدة صغار التجار بعطايا أو بقروض حسنة بلا فوائد وتزويج الفقراء من الشباب ذكوراً وإناثاً وكفاية العميان والمقعدين ، بل وتقديم الألبان للأمهات الفقيرات ، وتقديم العون لابن السبيل (أى المسافر الغريب عن بلده). (الخشت، ٢٠٠٤،٢٥)

كما أن الوقف الاقتصادى يأتى على قمة ما حضت عليه الشريعة الإسلامية من البذل والعطاء والإنفاق فى سبيل الله ولهذا راج سوقه ، وكثرت الأموال الموقوفة كثرة هائلة وكانت المورد الذى لا ينضب معينه ، لصنع التقدم والرخاء ، والتطور والازدهار.

(عبد الرحمن،٢٠٠٦،٤)

هكذا نرى الارتباط الوثيق بين الأوقاف وبين التنمية الشاملة نرى – كذلك – مدى ارتباط الإصلاح الاقتصادى بسياسات وتوجهات الأوقاف التى تمثل عصب الاقتصاد الإسلامى فى أوج مجده ورقيه ، ولذلك نرى ابن بطوطه يقول " والأوقاف بدمشق لا تحصر أنواعها ومصارفها لكثرتها ، فمنها أوقاف على العاجزين عن الحج تعطى لمن يحج عن الرجل منه كفايته، ومنها أوقاف على تجهيز البنات إلى أزواجهن ، وأوقاف لفك الأسارى ، وأبناء السبيل ، وأوقاف على تعديل الطرق ورصفها يمر عليها المترجلون ويمر الركبان كذلك ، ومنها أوقاف لسوى ذلك من أفعال الخير . (ابن بطوطه، ١٤٠٥، ١٨)

وإذا كانت الأمة الإسلامية قد عرفت نظام الوقف فى سلمها وأمنها فهى فى حروبها كذلك لم تنس الوقف ولم تنس مبادئ التكافل الإجتماعى المثمر فعطاءات الحروب لم تحتكرها دولة الإسلام بل جعلتها لأبناء الأمة جميعاً وفق عطاءات منظمة وكان أول من نظم هذه العطاءات هو الخليفة عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – الذى ينسب إليه أنه وضع المبدأ القائل بحق جميع المسلمين فى تلك العطاءات. (ستسيبات – ٢٠٠٤،١٢٤)

وهكذا نرى أن الإسلام حول مغانم الحرب إلى وقف إسلامى مستحق لكل أبناء الأمة فى نظام اقتصادى بديع لم تعرف البشرية المعاصرة له مثيلاً. (دسوقى،٢٠٠٤،٢٥)

ومما لاشك فيه أن جذور العمل الخيرى فى مصر الإسلامية باعتبارها جزءا من الأمة الإسلامية تمتد إلى عمق التاريخ منذ الفراعنة وحتى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادى إذ تبلورت المساهمات الخيرية فيما يعرف باسم الوقف الخيرى والذى يعنى قيام

الأغنياء بتخصيص جزء من عائد ممتلكاتهم أو كل ممتلكاتهم لخدمة غرض خيرى أو دينى محدد. (سعيد،٢٠١٠،١٢٣)

وبذلك غدا نظام الوقف الإسلامى مجموعة من المؤسسات الخدمية للإنسان ترتقى بالإنسان إنسانيا، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان. (الشناوى،٢٠١٢،٩)

ويلاحظ من التمهيد السابق أن الإسلام كنظام تنموى اقتصادى يمثل فيه الوقف العصب ويمثل العمود الفقرى الذى تبنى عليه ركائز الأمة الاقتصادية والتربوية وتعتمد عليه التنمية اعتماداً كبيرا .

ونظام الوقف الإسلامى بتوجهاته الاقتصادية التنموية التربوية من أهم الأنظمة الاقتصادية التى عرفتها البشرية ، فهو نظام اقتصادى فريد فى توجهاته يحتل قمة المنظومة الاقتصادية الإسلامية التنموية للأسباب الآتية: (الجمعية الاسلامية،٨٦:٧٩،٢٠٠٠)

١- أن الرسول صلى الله عليه وسلم بدأ تطبيقه فى صدر الإسلام بهدف إيجاد مصادر دائمة للدخل القومى ينفق منها على المصالح العامة ، ثم أخذ الخلفاء الراشدون يتوسعون فى تطبيقه ونما النظام وقوى واستقر فى ظل التطورات التى حدثت فى التاريخ الإسلامى ومع مختلف أنظمة الحكم فى الدول الإسلامية .

٢-الوقف أحد مرتكزات التوازن الفكرى لتعليم البشر والذى تميزت به الشريعة الإسلامية ، ألا وهو التوازن بين القيم المادية والروحية .

٣- إن هذا النظام يتمشى مع مبادئ الحرية الاقتصادية فلم تكن الحكومات تتدخل فى النشاط الفردى ومن ثم فرض نظام الوقف نفسه كنظام ضرورى لاقتسام الفقراء الثروة مع الأغنياء ولرعاية المرافق العامة ذات الطابع الخدمى كالمساجد والمدارس والمستشفيات.

٤- إن نظام الوقف يمثل نظاماً اقتصادياً تطوعياً لإعطاء الأغنياء أموالهم للفقراء طواعية ، ولتشجيع المبادرات الفردية للنفع العام ومنها الإنفاق الطوعى على التعليم والمتعلمين.

٥- إن نظام الوقف أوجد فكرة الشخص الاعتبارى أو القانونى ربما لأول مرة فى التاريخ ، فالوقف يمثله الواقف وله أهداف معينة هى المتضمنة فى حجة الوقف وعمل حساب سنوى له تحت إشراف الدولة التى تمثل الشخص الاعتبارى الذى يتحمل الالتزامات والواجبات ويوظف موارد الوقف بالاستثمار الأمثل الفعال .

من خلال ماسبق يبرز الوقف كأحد أهم التوجهات الاقتصادية التنموية التربوية فى القرن الحادى والعشرين والتى من خلالها يمكن أن تكون مصدرا مهما من مصادر تحسين تمويل التعليم فى مصر.

واعتماداً على ما سبق يسعى البحث إلى ايجاد آليات جديدة يمكن من خلالها توظيف أموال الوقف الإسلامى لتحسين تمويل التعليم المصرى والمساهمة بفاعلية في جهود تطويره واصلاحه والنهوض به على المستويين الكمى والكيفى، وبما يحقق الغايات العظمى المنشودة من الوقف الإسلامى.

وانطلاقاً مما سبق عرضه فإن البحث تتناول مشكلته الرئيسة الإجابة عن التساؤل الرئيسى التالى : **كيف يمكن توظيف أموال الأوقاف الإسلامية لتمويل التعليم؟**

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وهى:

س١- ما الإطار المفاهيمى للوقف الإسلامى ؟

س٢- ما أبرز مجالات توظيف أموال الوقف الإسلامى في تمويل التعليم بمصر ؟

س٣- ما أبرز المعوقات التى تحول دون الاستفادة القصوى من أموال الوقف الإسلامى فى تمويل التعليم بمصر والنهوض به؟

س٤- ما أبرز ملامح التوجه العالمى والإقليمى والمحلى الداعم للعطاء والتطوع فى ميدان تمويل التعليم ؟

س٥- ما التصور المقترح لتعزيز الاستفادة من أموال الوقف الإسلامى فى تحسين تمويل التعليم بمصر؟

أهداف البحث:

١- التعرف على الإطار المفاهيمى للوقف الإسلامى.

٢- الوقوف على ملامح التكوين الاقتصادى لنظام أموال الأوقاف ومساهمته التربوية فى مجال تحسين تمويل التعليم.

٣- التعرف على أهم المعوقات الت تحول دون الاستفادة من تمويل أموال الوقف الإسلامى فى مجال تمويل التعليم.

٤- إبراز نماذج من المساهمات العالمية فى مجال استثمار أموال التطوع الخيرى فى تحسين فرص التعليم والنهوض به كما ونوعا.

٥- إبراز الرؤية المستقبلية لتوظيف أموال الوقف الإسلامى لتحسين تمويل التعليم فى مصر.

أهمية البحث:

تأتى أهميه هذا البحث من خلال تناوله استثمار الأوقاف الإسلامية فى مجال تحسين تمويل التعليم المصرى من خلال استعراض المفاهيم اللغوية والاصطلاحية للوقف وسياسات تمويل التعليم حسب نظام الوقف الإسلامى.

كما يتناول البحث مسألة الوقف والتنمية الاقتصادية فى إطار فلسفى تنظيرى من خلال تحليل رؤى استثمار الوقف وآفاقه المستقبلية فى تحسين تمويل التعليم بمصر.

كما يشير البحث إلى دعم قطاع الأوقاف ودعم مشاركة الهيئات الوقفية فى تنمية الاقتصاد ودعمه والارتقاء به والعودة بهذه الهيئات الوقفية إلى سابق عهدها وأوج مجدها السابق.

منهج البحث

ولتحليل ودراسة ما سبق فإن البحث الحالي يستخدم المنهج الوصفى التحليلى الذى يهدف إلى دراسة الظروف والعلاقات والقيام بوصف دقيق للأنشطة والعمليات والأشخاص

لا لمجرد تحديد الوضع القائم، ولكن لتحديد كفايته ومدى ملاءمته للتطلعات التنموية المستقبلية. (فان دالين،٢٩٢، ١٩٩٤)

كما يستخدم المنهج التاريخى للوقوف على الجذور التاريخية لتطور مؤسسات الوقف ودورها فى تمويل التعليم وذلك بهدف تحليل الوقائع والأحداث وتفسيرها بقصد التوصل إلى حقائق تساعد على فهم الماضى والحاضر والتنبؤ بالمستقبل. (ملحم – ٢٠٠٥ ، ٢٩٨)

حدود البحث:

الحد الموضوعى: يتمثل فى التخطيط لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية فى تحسين تمويل التعليم فى مصر. ودراسة آليات الوقف الإسلامى وصوره وواقعه وأهم العقبات التى تواجهه وبناء آلية جديدة لاستثمار أموال الوقف الإسلامى لتحسين تمويل التعليم فى مصر، وتقتصر الدراسة على التعليم قبل الجامعى بمصر.

الحد الزمنى: يتمثل فى زمن إعداد الدراسة فى ٢٠١٤.

الحد البشرى: يتمثل فى الاستفادة من خبرات المتخصصين فى مجال الوقف الإسلامى من خلال مقابلة مفتوحة مع عينة من القائمين على الوقف والمهتمين بدوره فى تحسين تمويل التعليم.

وتمثلت العينة البشرية التى اعتمد عليها البحث من "١٥" خمسة عشر فرداً على النحو التالى:

١- مدير عام الأوقاف بمحافظة دمياط.

٢- ثلاثة من علماء الدين الإسلامى.

٣- خمسة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية – جامعة دمياط.

٤- ثلاثة من رجال الأعمال الداعمين للمشاركة في المساهمات الوقفية التطوعية واستثمارها.

٥- ثلاثة من رؤساء الجمعيات الأهلية الداعمة للتوجه الاستثمارى لأموال الوقف في تحسين تمويل التعليم.

الحد الجغرافى: يتمثل فى التعليم فى جمهورية مصر العربية ومحافظة دمياط كحد جغرافى للمقابلة المفتوحة.

مصطلحات البحث:

١- الوقف

الوقف فى اللغة هو الحبس والمنع ، مصدر وقف وقفاً ، ومنه قولهم : وقفت الدر: حسبتها فى سبيل الله والجمع أوقاف ومعنى تحبيسه : ألا يورث ولايباع ولا يوهب ولكن يترك أصله ن ويجعل ثمره فى سبيل الله عز وجل . (الهيتى، ١٩٩٧ ، ١٣)

أما الوقف شرعاً فهو صدقة جارية، ولقد عرفه فقهاء الشريعة الإسلامية بأنه حبس المال على ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة حالاً أو مالاً على أى وجه من وجوه البر. أو كما عبر عنه البعض بأنه يحبس الأصل وتسبيل الثمرة ، فهو فى جوهره مثل الزكاة عبادة مالية. (الفنجرى – ٢٠٠٠ ، ١٤)

٢- التمويل التعليمى

يقصد به المصروفات الدورية التى تخصصها الدولة فى ميزانيتها العامة للإنفاق على التعليم بشكل رسمى، يضاف إليه ما تتحمله الأسر بشكل غير رسمى.

(جوهر،٢٠٠٨، ١٢٣)

بنية البحث:

تعتمد بنيه البحث على :

الفصل الأول: توظيف الوقف الإسلامى فى تمويل التعليم (إطار مفاهيمى).

الفصل الثانى: التوجه العالمى والإقليمى الداعم للتطوع والعطاء فى ميدان تمويل التعليم .

الفصل الثالث: الإطار الميدانى للدراسة.

الفصل الرابع: التصور المقترح لتوظيف أموال الوقف الإسلامى فى تحسين تمويل التعليم بمصر.

الفصل الأول

توظيف الوقف الإسلامى فى تمويل التعليم (إطار مفاهيمى)

مقدمة

لقد حاول أعداء الإسلام عبر العصور محاربة الإسلام وإنكار دوره في خدمة البشرية وأنكروا بشكل غريب ملامح التوجه التنموي الشامل للرسالة الإسلامية، ونسوا أو تناسوا أن الإسلام جاء شاملاً متكاملاً ينظم علاقات الأفراد مع ربهم من جهة وعلاقاتهم مع بعضهم في سائر شئون الحياة من جهة أخري، ويتناول هذا الفصل التوجه الاقتصادي للوقف من خلال استعراض شروط الواقفين من منظور فقه الوقف وما يجوز وقفه وما لا يجوز والجهات التي يصح عليها الوقف واعتبارات التصرف في أموال الوقف والاعتبارات الاقتصادية للوقف وآثاره في تنمية المجتمع.

ونظرًا لكون الوقف من الأنظمة الاقتصادية الفريدة منك نوعها في العالم ويعتبر محل فخر واعتزاز المسلمين في شتي بقاع الأرض فإنه يجب أن يعاد النظر إلى هذا القطاع الخيري وأن يرد إليه اعتباره بعدما تعرض الأزمات لا حصر لها في كافة البلدان العربية والإسلامية على حد سواء.

وقبل استعراض الأطر المفاهيمية للوقف يبرز البحث أهم التحديات التي تواجه الوقف في القرن الحادي والعشرين والتي أثرت عليه سلبًا ولكن من رحم هذا التأثير السلبي سيولد الوقف من جديدًا شابًا يافعًا قادرًا على البذل والعطاء بلا حدود.

إن فلسفة الوقف الاقتصادية تحتاج إلى نقل الوقف الإسلامي من كتب الفقه والشريعة ومن إطاره التنظيمي التنظيري البحث إلى واقع عملى ملموس يرقي بالأمة ويقود أبناء أمتنا نحو مواجهة هذا العالم الجديد، عالم لا يتصرف إلا بالعلم والتنظيم والإدارة الفعالة، عالم ملئ بالتحديات المتلاحقة التي لا ترحم جاهلاً ولا تنتظر متكاسلاً إيمانًا بأن الأمة لن ترقي إلا من خلال العودة إلى ثوابتها وتفعيل هذه الثوابت والانفتاح على العصر انفتاحًا متوازنًا.

إن سياسات إصلاح الأوقاف في عالمنا الإسلامي من خلال التوجه السابق تهدف إجمالاً إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة لأمتنا العربية والإسلامية، تلك التنمية التي تعني عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تحقيقًا لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ومن خلال تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيدًا عن أي نوع من أنواع التبعية (الهنداوي ، ٢٠٠٤ ، ٧٨)، والوقف الإسلامي هو الوجه المشرق لهذا التوجه الاقتصادي التنموي وهو توجه مستمد من قيم الإسلام وتوجهاته التنموية الإنسانية القائمة على التالف والتواد والمحبة بين الناس جميعًا.

وعلينا أن نؤمن بأن الوقف هو توجه ديني أخلاقي إنساني وهو توجه مجرد يعتمد على نقله من التجريد إلى التطبيق لأن القيم التي تأتي بها الأديان ليس من شأنها أن تحل مشاكلنا وتواجه تحديات حياتنا دون جهد صادق ومنا وفي الوقت نفسه علينا أن ندرك أن المبادئ الدينية والأخلاقية، عادة ما تنطلق من طروحات متباينة جدًا في معرض تقديم ما هو مفيد أو ضار، حق أو باطل، خير أو شر وللرجال والنساء(كينغ ، ٢٠٠٤ ، ٦٥) هذه المبادئ هي التي تقودنا نحو العمل والإيمان بأن التقدم لن يولد بين يوم وليلة بل هو وليد جهد صادق دءوب، وعزيمة صادقة لأبناء الأمة كلها، هذا هو سر نجاح الأمة في دعم ثقافتها والتواصل معها حتى اليوم رغم كل التحديات.

أولاً: التحديات التي تواجه سياسات إصلاح الوقف وتوجهاته التربوية في القرن الحادي والعشرين:

تعمل النظم الاقتصادية المعاصرة على زيادة الإنتاج وزيادة حيازة الأشياء بهدف تحقيق النمو والارتقاء بالناتج القومي والدخل الفردي ويواجه هذا الخيار تحديات عديدة (البيلاوي ،١٩٩٧، ٢٩٠) والوقف أحد الآليات الاقتصادية التي ألقت بظلالها حاليًا على الأنظمة الاقتصادية العربية، وأصبح تضمين مناهج التعليم لمعلومات عن فكر الوقف وتحدياته أمرًا مهمًا، وهذا التوجه يواجه تحديات أهمها: (جوهر ، ٢٠٠٨ ، ٢٦٠)

١- تحدي التوتر بين ما هو عالمي وما هو محلي: فالفرد العربي المسلم يواجه

صراعًا بين الثقافة العالمية بتنوعها وتشبعها وبين جذوره المحلية وحياة أمته وحياة مجتمعه المحلي.

٢- تحدي التوتر بين التقاليد والحداثة: وهذا التحدي يعتبر جزءًا من نفس الإشكالية السابقة ويكمن التحدي في كيفية التجاوب مع التغيير دون التنكر للهوية، وبناء الاستقلال الذاتي في تكامل مع حرية الغير وتطوره، وكيف يمكن الإمساك بعنان التقدم العلمي؟

٣- تحدي العولمة: وهذا التحدي يفرض على جميع دول العالم أن تعيد صياغة حياتها وفق مستجدات القرن الجديد في إطار من المواءمة يحفظ لها هويتها، ويدعم توجهها نحو الحضارة الحديثة.

٤- تحدي التكنولوجيا: يواجه العصر الحديث موجة عاتية من التطورات التكنولوجية من حيث تكوين شبكات علمية وتكنولوجية تربط بين مراكز البحوث والمؤسسات الكبري في العالم.

٥- تحدي الإرهاب: وهذا التحدي الذي أصبح مقصورًا على الإسلام والمسلمين خصوصًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وظهور القيادات الدينية المنشودة مثل داعش وغيرها، مما يستدعي إعادة بناء التوجه الإسلامي المناسب لتحديات القرن الحادي والعشرين.

٦- تحدي حدة الفوارق بين دول العالم وزيادة هوة الفقر العالمي وانتشار المجاعات والأمراض والأوبئة.

٧- تحدي الحاجة إلى فهم العالم والآخرين وحاجة الأفراد لأن يقربوا بين الأمور وأن يتفهم الفرد ذاته وجذوره وبيئته.

٨- تحدي عولمة النشاط الاقتصادي حيث تم إلغاء الضوابط على الأسواق وفتح الحدود للسلع والمنتجات وإضعاف اقتصاديات الدول النامية.

٩- تحدي الزيادة السكانية الرهيبة في عديد من دولنا العربية والإسلامية.

١٠- تحدي التنوع الثقافي والعرقي والديني مما يستدعي وجود سياسات تنموية تتواصل مع هذه التحديات.

وتلك أبرز التحديات التى تواجه استراتيجية التخطيط لمستقبل مصر عام ٢٠٢٠. (متوفر على www.egypt2020.org)

إن هذه التحديات التي تواجه أمتنا العربية والإسلامية لها انعكاسات سلبية على الوقف الإسلامي وسياساته التى يجب أن تتعامل مع هذه التحديات بحذر وذلك لكون هذه التحديات هي المسئولة عن اضمحلال دور الوقف الإسلامي على مدار عقود طويلة لذا فإن للوقف الإسلامي في ضوء التحديات السابقة مطالب تتحدد فى الآتى:

- أن يتخلي عن عباءة المحلية المطلقة وأن ينفتح على العالم مستفيدًا ومدافعًا عن نفسه وعن كيانه.

- أن يؤمن بتقاليده وثوابته وقواعده الراسخة وأن يؤمن بمرونة التطور.

- أن يتفاعل مع تحديات العولمة بعيدًا عن النمطية والجمود المفرط.

- أن يوظف التكنولوجيا الحديثة في دعم توجهاته وإثراء دراساته والانفتاح على العالم انفتاحًا فعالاً مثمرًا.

- أن يؤكد للعالم أن الوقف ليس إرهابًا وليس دعمًا للإرهاب بل هو عنوان للتسامح والتآلف والبر والخير وأن دعاوى وصف الوقف الإسلامي بالإرهاب هي دعاوي باطلة وملفقة من صنع الأعداء الحاقدين على الإسلام.

- أن يؤمن الوقف الإسلامي بأن الخير ليس للمسلمين فقط بل للعالم أجمع في إطار من التآلف والتسامح.

- أن يؤمن الوقف بأن الانعزال عن العالم لن يفيد بل لا بد من الانفتاح على الثقافات والتفاعل الإيجابي معها والإفادة منها.

- أن يشارك الوقف في معالجة مشكلات العالم مثل الزيادة السكانية وأن يعمل على إزالة الفوارق مهما كان نوعها سواء بسبب الدين أو العرق أو الجنس.

استنادًا إلى ما سبق فإن عالم القرن الحادي والعشرين هو عالم التحديات وهو عالم تحكمه المؤسسات والمنظمات الدولية، ولكي يكتب للجنس البشري البقاء والتقدم والرقي فلابد أن يقوم النظام العالمي الجديد على قواعد صلبة تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان

(أتالي ، ١٩٩٥ ، ٤٩٠)

وعلى نظام الوقف الإسلامي أن ينطلق لرد دعاوى الإدارة المركزية الأمريكية ضد الكثير من المنظمات الوقفية الإسلامية والتي تهتم بأنها كانت من ضمن مصادر تمويل تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر حتى أنها نجحت في إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٢ بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠٠١ بشأن ما أسمته قانون مكافحة الإرهاب والذي كان بمثابة إعلان الحرب على المؤسسات الخيرية وأدي إلى إغلاقها في كثير من البلدان العربية والإسلامية خاصة مصر والسعودية (الجباس ، ٢٠٠٥ ، ٢٨)، وهذا التوجه العالمي المناهض لفلسفة الوقف الخيري الإسلامي يوجب على الدول العربية والإسلامية أن تسعي إلى التوفيق بين الاعتبارات والمبادئ العالمية الخلاقة الإيجابية وبين الخصوصية الثقافية العربية (قنديل،٢٠٠٢، ٢٨)، مما يستدعي بناء فلسفة اقتصادية جديدة للوقف الإسلامي تراعي المستحدثات العالمية والمحلية وتراعي الخصوصيات العربية والإسلامية الثابتة. وهذا ما أكدت عليه مؤخرا منظمة اليونسكو الداعمه للتوجه التطوعى الإسلامى.

(متوفر على www.unesco.org/iiep)

ثانياً : مجالات توظيف الوقف في ميدان تمويل التعليم

هناك العديد من الجهات التي يصح الوقف عليها وأهم هذه الجهات ما يلي:

(النمر، ٢٠٠٦ ، ٣٦)

١- المساجد

تعد المساجد في الزمن السابق منارة العلم بالإضافة إلى دورها كأماكن للعبادة وأداء شعيرة الصلاة، ولم يقتصر الوقف على المسجد فقط، بل كان يشمل كل من يرتاده ويعمل فيه من مصلين وطلبة علم وخدام، حيث خصصت أوقاف كبيرة يستغل ريعها في توفير هيئة تعليمية تتولي التدريس في المساجد، الأمر الذي أبرز دور المسجد كمنارة وصرح من صروح طلب العلم.

٢- المدارس

كان للإقبال الواسع لطلبة العلم على حلقات المساجد بعد اتساع رقعة دولة الإسلام دور في إيجاد مدارس علمية تعني بتدريس العلوم الشرعية وهذا بدوره فتح بابًا لأهل الفضل والخير للاستفادة من مشروعية الوقف في بناء المدارس وإيقافها على طلب العلم والدرس مما أدي إلى مسارعة الأمراء والسلاطين إلى إنشاء هذه المدارس.

٣- المستشفيات

لم تكن المستشفيات مجرد أماكن للعلاج بل كانت أيضًا مراكز للعلم والبحث في الشئون الطبية والصيدلية بل تعدي الوقف في المستشفيات علاج الإنسان إلى العناية بعلوم البيطرة والوقف على بنائها والعاملين فيها.

٤- البنية الأساسية

فبالإضافة إلى المرافق العامة، كانت هناك أنواع أخري من الوقف تتم مثل الوقف على الطرق، والجسور والآبار، والعيون، والسواقي، والمقابر، مما يعد من البنية الأساسية للدولة والمجتمع.

ولعل من شراء عثمان رضى الله عنه لبئر رومة، وجعلها سبيلاً ووقفًا للمسلمين على أن له أن يشرب منها كما يشربون، مما يدل على مشروعية وقف مثل هذه الخدمات والبني الأساسية لمصلحة عموم المسلمين وهذا ما فهمه الإمام البخارى رحمه الله حيث بوب على هذا باب: "إذا وقف أرضًا أو بئرًا أو اشترط لنفسه مثل ولاء المسلمين"(صحيح البخاري: كتاب الوصايا ٣/ ١٠٢١)، ثم ذكر حديثًا عن أبي عبد الرحمن أن عثمان رضى الله عنه حيث حوصر أشرف عليهم وقال: أنشدكم الله ولا أنشد إلا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ألستم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من حفر رومه فله الجنة: فحفرتها، ألستم تعلمون أنه قال: "من جهز جيش العسرة فله الجنة فجهزته؟ قال: فصدقوه بما قال(صحيح البخاري: حديث رقم ٢٦٢٦).

٥- المصانع والمؤسسات الإنتاجية

كالوقف على معامل الورق، والمراصد الفلكية، وأحواض المياه وهكذا نلاحظ أن جميع الأشياء الموقوفة أو الموقوف عليها إنما هي من سبيل الطاعات والبر، أو مما يعد من المقومات الأساسية التي تبني عليها المجتمعات المتحضرة ومما له تأثير بالغ في تطور اقتصاد الدولة.

ثالثاً : دور أموال الوقف في تمويل التعليم

أ- الأهداف الاقتصادية لنظام الوقف الإسلامي

١- إن أول أهداف الوقف وأسماها: ترتيب الأجر والثواب المستمر للعباد في حياتهم بعد مماتهم، من خلال الإنفاق والتصدق والبذل في وجوه البر وهذا هو الطريق المؤدي إلى مرضاة الله تبارك وتعالى ومرضاة رسوله صلى الله عليه وسلم (القريشي ، ٢٠٠١ ، ١١٢).

٢- يشكل نظام الأوقاف لبنة أساسية للتكافل الاجتماعي في الإسلام بعيدًا عن دور الدولة كما أن التوجه الاقتصادي للوقف في الإسلام يهدف إلى خدمة الناس خدمة عامة ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالي.

٣- يساير نظام الوقف التوجه الاقتصادي الذي يسعى إلى حفظ المال الذي جعلته الشريعة أحد مقاصدها الأساسية لأنه الثروة التي من خلالها يستطيع الإنسان أن يحقق الخير لنفسه ولمجتمعه. (زقزوق ، ٢٠٠٧ ، ١٠٠)

٤- الوقف من حيث كونه نظامًا اقتصاديًا إسلاميًا رائدًا فإنه يساهم في تفعيل الاستثمار الجيد داخل المجتمع الإسلامي خاصة في ميدان الإنفاق على التعليم الأمر الذي من شأنه أن يفتح الباب أمام الكثيرين لإيجاد فرص عمل توفر لهم مصدر رزق ومن ناحية ثانية ينتفع المجتمع بإقامة المشروعات التي تدفع به إلى التقدم والازدهار.

(الخشت : ١٠١)

٥- الوقف هو عنوان الهوية الاقتصادية للأمة الإسلامية، وهو رمز قوة الاقتصاد الإسلامي الرائد الذي يعتمد على أسس من الشفافية والعدالة والحيادية المطلقة.

ب- دور الوقف في سد حاجات المجتمع ومتطلباته الملحة والغايات التربوية:

إن أي نظام اقتصادي يهدف إلى تحقيق أمرين مهمين:

الأول: تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

الثاني: تحقيق التنمية الاقتصادية.

وكل نظام من الأنظمة الاقتصادية الموجودة له وسائله المختلفة في تحقيق هذين الهدفين ومن هنا نجد أن النظام الاقتصادي الإسلامي استخدم أيضًا وسائله الخاصة لتحقيق ذلك ومن :هذه الوسائل هي

(عمر ،٢٠٠٦، ٣٣: ٣٥)

أولاً: وسائل التمويل التصدقي: وهذه بدورها تنقسم إلى نوعين:

١- الفريضة مثل: الزكاة، الكفارات، الخرج، العشور، النفقة.

٢- التطوع مثل: الصدقة، الهبة، كفالة الأيتام.

ثانيًا: تمويل وسائل استثمارية وذلك عن طريق العقود والمنح والعطايا.

ولما كان أفراد المجتمع متفاوتون من حيث مستواهم المعيشي والاجتماعي فإن الإسلام دين الرحمة والعدالة والمساواة سعي إلى التقريب بين هذه الفئات وتقليل الفوارق الاجتماعية فيما بينها فأمر نظام الوقف الإسلامي بتحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة من خلال رعاية الفقراء وذوي الحاجة والضعفاء بما يضمن تحقيق مستوي لائق من المعيشة لهم.

والوقف الإسلامي له دور بارز في تحقيق هذه الغاية العظيمة حيث شمل أنواعًا عديدة من وجوه البر اقتضتها ظروف المجتمع المختلفة كالوقف على الذرية والأولاد والمساكين والمحتاجين أو ابن السبيل المنقطع أو الوقف على المدارس والمساجد والمستشفيات والأراضي والعقارات، والأوقاف للقرض الحسن، والبيوت الخاصة للفقراء، والمطاعم التي يفرق فيها الطعام للمحاجين والفقراء ووقف بيوت الحجاج بمكة ينزلون فيها وقت الحج ووقف الآبار بل وتعدي ذلك إلى الوقف على شئون الزواج لغير القادرين.

وتعليقًا على ما سبق فإن الإسلام في توجهاته الوقفية الاقتصادية يحقق تكافلاً اجتماعيًا فريدًا من نوعه يحفظ للأفراد حياة كريمة تمكنهم من ممارسة أدوارهم في الحياة،

وتمنحهم الأمل في مواصلة العمل والاجتهاد، وتؤكد لهم أنهم ليسوا بعيدين عن الأغنياء فهم بحكم الإسلام وتعاليمه مستحقون للرعاية والعناية وتلك عظمة الإسلام.

ولعل ما يبرز دور الوقف كنظام اجتماعي تكافلي – أنه يقوم أساسًا على مبدأ القيم والأخلاق السامية التي جاء بها الإسلام وحث عليها فهو ينظر إلى أفراد المجتمع الذين يبقون تحت ظله بنظرة التكافل والحرص على رفاهيتهم ومتطلبات حياتهم بغض النظر عن الاعتبارات الشخصية والنزعة المصلحية، فهو يغرس التكافل والتعاطف مع الآخرين حتى ولو لم تكن بينهم معرفة سابقة أو علاقة شخصية، ويجسد علاقة أفراد المجتمع ببعضهم في صورة علاقة أعضاء الجسد الواحد ببعضه وهذا المفهوم التضامني ينبع من أصلين مهمين هما:

١- أن المال لله تعالي، والعباد مستخلفون فيه كما قال تعالي: (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) (النور : ٣٣). وقوله تعالي: (آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير) (الحديد : ٧).

٢- الدافع الإيماني والرغبة فيما عند الله من الأجر والثواب الدائم. ولهذا توجهت كثير من الدول إلى تفعيل النشاط الاجتماعي ودعم الوقف وتفعيل دوره في تحقيق توازن المجتمع ولتحقيق نوع من الضمان الاجتماعي المعتمد على البر والخير والإحسان.
(محمد ، ١٩٩٩، ٢٣)

جـ- عوائد الوقف المالية والبشرية:

أولاً: البعد الاستثماري للوقف.

إن الوقف باعتباره نوعًا من التمويل الذي جاء به الإسلام فإنه يمثل مجالاً خصبًا للاستثمار الفعال ويحقق أعلي مستوي من الربحية إذا أحسن القائمون على رعاية الأموال الموقوفة استغلاله وتوظيفه التوظيف الأمثل، وبالتالي فإن الوقف الإسلامي في توجهه الحديث مطالب بأن ينقل أموال الوقف وأصوله من ثوابت راكدة إلى رأس مال متحرك يستغل طبقًا لمبادئ الاستثمار الاقتصادي الحديث، وأن يتصدى لتلك المهمة رجال نثق بهم وبقدراتهم الاقتصادية، ورغبتهم في إفادة الأمة من خلال إنشاء المصانع والمتاجر وتوفير فرص عمل لأبناء الأمة وغير ذلك من أوجه الخير التي تمثل عوائد الوقف المالية والبشرية.

ويشير الدكتور **شوقي دنيا** إلى عوائد الوقف فنراه يقول: "شيوع ظاهرة الوقف في المجتمع الإسلامي والتنوع الكبير في الأموال الموقوفة، والجهات الموقوف عليها ولد حركة استثمارية شاملة من خلال إنشاء الصناعات العديدة التي تخدم أغراض الوقف، ومن ذلك على سبيل المثال: صناعة السجاد، صناعة العطور والبخور، هذه الصناعات التي ازدهرت من جراء عملية الوقف وما تولد عنها من دخول ومرتبات وأثمان، كل ذلك يعد إضافة مستمرة إلى الطاقة الإنتاجية القائمة، أو بعبارة أخري مزيدًا من الاستثمارات الإنتاجية التي تعتبر دعامة لأي تقدم اقتصادي. (دنيا ، ١٩٩٥ ، ١٣٩)

ويوافقه في ذلك **سليم الحص** والذي أكد على أن التقدم الاقتصادي ليس عملاً فرديًا عشوائيًا بل هو تآلف وتواصل بين الدولة والأفراد من أجل كسر حلقة التخلف والجمود والارتفاع بوتيرة التنمية في بلادنا العربية. (الحص ، ٢٠٠٥ ، ٦)

كما يضيف **فواد السرطاوي** "إن التوجه الإسلامي الاستثماري لنظام الوقف هو نتيجة اقتصادية لفلسفة الاقتصاد الإسلامي الذي يسعى إلى تحقيق عنصر التوازن من خلال التوزيع العادل للثروة بإيجاد مصارف متعددة لتقليب وتدوير المال في الأيدي، والعمل على إعادة دوران حركة الأموال والنقود في أيدي الناس. كى لا يكون دولة بين فئة معينة دون بقية أفراد المجتمع لا سيما إذا أخذنا في اعتبارنا أن الفقراء أكثر عددًا من الأغنياء، وبالتالي سيكون بذلهم للأموال الداخلة عليهم متوافقًا مع عددهم ومتطلباتهم الكثيرة مما يؤدي إلى تداول المال بين أكبر عدد من المنفقين. (السرطاوي ، ١٩٩٩، ٤٤)

ويشير في موضع آخر إلى أنه يجب توجيه أموال الوقف توجيهًا سليمًا نحو المشاريع ذات النفع العام، وما يحقق مصلحة المجتمع بأسره، فإذا كانت حاجة الأمة إلى نوع محدد من المشاريع، كالمشاريع الزراعية أو الصناعية أو التجارية، كان من الواجب أن توجه هذه الأموال إلى الاستثمار في هذه المجالات ولا سيما وأن الوقف يهدف فيما يهدف له توليد دخل نقدي مرتفع، بحيث يضمن فرصًا أفضل لخدمة المجتمع وتلبية احتياجاته على الوجه الأكمل. (السرطاوي، ١٩٩٩، ٤٦)

من خلال ما سبق فإن التوجه الاستثماري لقطاع الوقف الإسلامي هو توجه اقتصادي

تنموي يجب أن يفعل وأن يستغل استغلالاً جيدًا لتوظيف الموارد المالية والبشرية في الإسلام واستخدام هذه الموارد في تحقيق مصلحة الأفراد الخاصة والمصلحة العليا العامة للدولة الإسلامية، ولعل من أهم هذه المصالح التفكير في رؤى استثمارية إبداعية جديدة توظف أموال الوقف الإسلامى لتمويل التعليم، وهذه هى مهمة الوقف صالح الفرد وصالح المجموعة وصالح الأمة بأسرها. (راجع : www.ndp.org/conf.progrm/ papers/edu.doc)

د- دور الوقف في دعم الخدمات التعليمية

في مجال التعليم تنوعت خدمات الوقف لدور التعليم والمتعلمين على النحو التالي: (عمر ، ٥١:٥٢)

- كفلت الأوقاف للمعلمين والمتعلمين شئون التعليم والإقامة والطعام والعلاج.

- امتاز التعليم الوقفي بالمجانية، حيث أعفي الدارسون والمتعلمون من الرسوم المفروضة على أمثالهم ممن يتلقون تعليمهم في المدارس النظامية الحكومية، ويمتاز أيضًا بعموميته حيث أن حق التعليم ممنوح لجميع طبقات المجتمع دون تمييز.

والواقع المعيشي للمجتمعات الإسلامية يؤكد أن أكثر فئات المجتمع فاعلية هى تلك التي نالت نصيبًا من العلم والمعرفة، فالتجار والكتبة والمحاسبون والصيارفة وغير ذلك من المهن التي عرفتها المجتمعات المتحضرة، هم في غالبيتهم من الطبقة المتعلمة ولعل نجاحها في قيادة دفة التقدم يرجع إلى أنهم قد سخروا قدراتهم العلمية لتطوير أعمالهم وصناعتهم ومهنهم بما يعود نفعه عليهم بالخصوص وعلى مجتمعاتهم بالعموم.

ففي مصر مثلاً ارتبط النشاط العلمي في مصر الإسلامية بتعليم أصول عقيدة الوقف ودورها في إثراء الإنسان واستغلال قدراته فنري: (غنيمة ،٢٠٠٢، ٧:١٠)

* في مصر الإسلامية نزح إليها عدد كبير من الصحابة كانوا أساس مدرسة مصر الدينية، وهي المدرسة التي كان مركزها جامع عمرو بن العاص.

* وفي مصر الطولونية والأخشيدية: نال الوقف اهتمامًا رائعًا من قبل الحكام المستقلين الذين يتطلعون عادة إلى تدعيم نفوذهم عن طريق الظهور في صورة حماة الدين والعلم.

* وفي مصر الفاطمية كان فكر الوقف مرتبطًا بإنشاء المدارس الدينية الداعمة للتوجه الشيعي، ثم انتقلت فكرة إنشاء المدارس السنية من العراق إلى الشام ومصر في أواخر عصر الدولة الفاطمية وقامت أول مدرسة سنية بالإسكندرية على يد رضوان بن ولخشى عام ١١٣٧م، وكانت للمالكية، ثم أعقبها بناء مدرسة ثانية للشافعية بالإسكندرية عام ١١٤٩م.

* وفي عهد صلاح الدين الأيوبي قام ديوان الأحباس والأوقاف بالصرف على إنشاء المؤسسات التعليمية. وجرت العادة أن يحدد الواقف مكانًا لكل مدرسة.

* وفي عهد المماليك أجاز الفقهاء الوقف على طلبة العلم واعتبروا ذلك من وجوه البر وأن إنشاء المدارس والنفقة على العلماء تعادل أو ترجح النفقة في الجهاد في سبيل الله.

* تواصل الاهتمام في العصور التالية وإن مر الوقف بفترات ضعف واضمحلال إلا أنه الآن عاد قويًا على الساحة رغم العواصف العاتية التي تريد أن تفتك به.

ويتمثل كذلك التوجه المصري الداعم للتطوع في مجال تمويل التعليم كثمرة من ثمار الوقف الإسلامي فيما يلي:

١- **الأزهر الشريف في مصر الإسلامية** كان مدرسة لتعليم الطلاب دون أجر ولم يكن لأساتذته أو طلابه مخصصات ونفقات معينة إلا ما كان يخصص له عن طريق الهبات والعطايا فقط. ولذلك يعتبر الأزهر الشريف مثالاً لمجانية التعليم القائمة على الهبات والتطوع ومن ذلك:

- ما رتبه الأمير سعد الدين الجامدار وزير الملك الناصر حسن في سنة ٧٦١هـ للفقراء المجاورين وطلاب العلم والأساتذة في الأزهر طعاماً يطبخ ويقدَّم لهم كل يوم .

- رتب الأمير عبد الرحمن كتخدا مجدد الأزهر في القرن الثامن عشر وقفاً لإطعام الأساتذة والطلاب حيث زاد مرتبات الأزهر والأخباز ورتب لمطبخه في أيام رمضان في كل يوم خمسة أرادب أرز وقنطار سمن ورأس جاموس وغير ذلك من التراتيب والزيت والوقود للمطبخ .

وهذه الجهود التطوعية في خدمة الطلاب في الأزهر الشريف أكدت على ما يلي:

- دعم التعليم المجاني لطلاب العلم في الأزهر الشريف.
- الإقاقة المجانية لطلاب العلم في الأزهر الشريف.
- الإعفاء من أعباء السخرة وهي نظام في مصر كان يقوم على العمل الإجباري عند الحاكم دون أجر.
- التغذية المجانية اعتماداً على الوقف الخيري وهبات الأثرياء.

٢- الوقف على الكتاتيب في مصر الإسلامية:

كانت الكتاتيب في مصر الإسلامية معبرة عن لون من ألوان الإنفاق التطوعي وتمثل ذلك فيما يلي:

- كان الطفل يبدأ تعليمه في الكتاب دون أن يتحمل أي أجر، ينفق عليه ويتكفل الأثرياء بنفقات الطلاب الفقراء والأيتام وذوي الحاجات.
- في عهد صلاح الدين الأيوبي في مصر كان للأيتام والفقراء منازل وكتاتيب مخصصة ينفق منها على الصبيان ما يقوم بهم وبكسوتهم .
- كما قام صلاح الدين في مصر بعمارة كتاتيب للفقراء أوقفها لتعليم كتاب الله ووفر لها الأموال الكافية لإعالتهم هم ومعلميهم .
- كما أوقف القاضي الفاضل أوقافاً لتعليم الأيتام بالكتاب .

٣- الوقف على المدارس الإسلامية السنية في مصر:

مع تقلد صلاح الدين الأيوبي واجه مشكلة خطيرة وهي زيادة المد الشيعي في مصر فقام بإغلاق الجامع الأزهر ، وقام بإنشاء مجموعة من المدارس الصغيرة المجانية في أنحاء مصر كلها تهتم بالمذهب السني ونشر الثقافة الإسلامية السامية وفقاً لهذا المذهب مما كان له أكبر الأثر في إنهاء المذهب الشيعي بمصر وعودتها إلي المذهب السني .

الوقف على التعليم في العصر الحديث:

– حرصًا من وزارة التربية والتعليم في الآونة الأخيرة على تشجيع الجهود التطوعية والوقفية في ميدان التعليم صدر القرار الوزاري رقم (٣٠ف) بتاريخ ١٠/ ٢/ ٢٠٠٠ والذي نص على التصريح للجمعيات الأهلية بإنشاء مدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع أو المدارس الصغيرة وفق ضوابط حددها القرار في عقد شراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية لاستثمار أموال الوقف الخيرية.. ويهدف القرار إلي:

– تفعيل الجهود الوقفية في تدعيم خدمة تعليمية للأماكن الأكثر حرمانًا والتي يصعب الوصول إليها بالتعليم التقليدي.

– مواجهة احتياجات البيئات المنعزلة والمحرومة والتصدي لبعض الصادرات والتقاليد التي تؤثر على استمرار التلاميذ في الدراسة.

– دعم قدرات المجتمعات المحلية في تعزيز الأنشطة التعليمية وتأكيد هذه القدرات بالمشاركة الإيجابية.

– إيجاد نوع من التوافق والتلاؤم المستمر بين الجهود الوقفية والجهات المجتمعية الأخري.

*** ولقد ساهمت جهود أموال التطوع الوقفية الخيرية في دعم العملية التعليمية في مصر على النحو التالي:**

١– ساهمت أموال المتطوع في توفير فرص تعليمية بديلة لمن أصبحوا خارج نطاق التعليم النظامي لسبب ما، مثل:

– فرص التعليم الممثل في برامج مدارس المجتمع.

– المدارس ذات الفصل الواحد في المناطق النائية.

وتلك البرامج تحديدًا تقدم في المناطق التي تتسم بقلة الخدمات التعليمية خاصة في صعيد مصر.

٢- ساهم الدور التطوعي الوقفي في مواجهة محو الأمية وتعليم الكبار حيث:

- يبلغ عدد الجمعيات الأهلية التطوعية التي تعمل في مجال محو الأمية حوالي ٣٥٨٥ جمعية.

- بلغ عدد الفصول بها ١٠٨٣ فصلاً.

- يستفيد منها ٣٤٢٧٧ دارسًا.

٣- ساهمت الجهود التطوعية المصرية في إنشاء المدارس الأهلية التي تقدم تعليميًا نظاميًا، إذا يبلغ عدد الجمعيات الأهلية التطوعية التي تعمل في مجال التعليم حوالي ١١٦ على مستوى الجمهورية.

٤- ساهمت الجهود التطوعية الوقفية المصرية في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال فقد ارتفع عدد المدارس التابعة للجمعيات الأهلية من ٧٩٣ مدرسة في بداية السبعينيات إلى ٥٠٥٩ مدرس عام ١٩٩٢ وإلى أضعاف هذا العدد حاليًا.

٥- ساهمت الجهود التطوعية الأهلية الوقفية في مساندة المؤسسات التعليمية المصرية الحكومية القائمة عن طريق:

- تمويل التعليم في المدارس الحكومية عن طريق الهبات والمنح التي يتكفل بها أهل الخير لدعم التعليم في هذه المؤسسات التعليمية.

- شمل هذا الدعم عمليات الإصلاح والترميم والإمداد بالأثاث والتجهيزات.

- شمل هذا الدعم تدريب المدرسين على استخدام أساليب التعليم غير التقليدية.

- شمل هذا الدعم تمويل الأنشطة المدرسية، وإنشاء ملاعب رياضية، وإمداد المدارس بالتجهيزات الرياضية المتنوعة.

٦- ساهمت الجهود التطوعية الوقفية في دعم التعليم المجتمعي وهو لون من التعلم غير النظامي والذي يعتمد على إتاحة الفرصة الثانية لمن حرموا التعليم لظروف خاصة ويركز على الفتيات المحرومات من التعليم بصفة خاصة.

٧- ساهمت الجهود التطوعية الوقفية في مجال رعاية الطفولة (وخاصة أطفال

الشوارع) أو الأطفال العاملين وفي محافظة دمياط تحديدًا تولى هذه الجمعيات عناية خاصة للأطفال المحرومين من التعليم والذين ينتقلون إلى الحرف والمهن بحثًا عن المادة بدعم من أولياء أمورهم.

٨- ساهمت الجهود الوقفية التطوعية في مواجهة احتياجات البيئات المنعزلة والمحرومة والتصدي لبعض الصادرات والتقاليد والممارسات الخاطئة التي تجير الطلاب على الانقطاع عن الدراسة. راجع هذه الجهود كاملة عبر الرابط التالى

www.sis.gov.ef

ومن خلال الستعراض السابق يخلص البحث إلى كون الوقف الإسلامى كتوجه طوعى يمكن استثماره للإنفاق على التعليم عبر المصارف سالفة الذكر على تنوعها وتعددها والتى في مجملها يمكن أن تكون أساساً يمكن الاعتماد عليه لبناء آلية جديدة لتوظيف أموال الوقف الإسلامى في تحسين تمويل التعليم في مصر تواكب المستجدات والتطورات المعاصرة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

الفصل الثانى

التوجه العالمي والإقليمي والمحلي الداعم للتطوع والعطاء

في ميدان تحسين تمويل التعليم

مقدمة

إن الحديث عن الوقف الإسلامي يقابله في نفس التوجه والإطار مضمون التطوع والبر والبذل في المجتمع الأوربي وإن كان ذلك بعيدًا عن مسمي الوقف الذي اشتهر في المجتمع الإسلامي. والمجتمعات الأوربية بوصفها مجتمعات إنسانية اجتماعية فإنها هي الأخري تؤمن بقيم العطاء والتواصل والتآخي وإن كان بدرجات متفاوتة من مجتمع لآخر. وهذا يقودنا إلى أن نبرز من خلال هذا الفصل التوجه العالمي الداعم للتطوع والعطاء والمقابل للتوجه الوقفي الإسلامي الداعم لنفس القيم للتأكيد على وحدة التوجه الإنساني الداعم لقيم التواصل والتآخي والتراحم بين كائنات البشر دون تمييز ودون محاباة ودون مجاملة لعرق أو لون أو جنس.

ويبرز هذا الفصل كذلك التطور التاريخي الداعم لفلسفة التطوع عالميًا ومضامين فلسفة التطوع، وعلاقتها بالمجتمع والأديان، وواقع الأمة العربية مقارنة بهذا التوجه العالمي في محاولة لربط أواصر العلاقات الإنسانية الواحدة في هذا العالم ولدعم التوجه نحو الآخر بمزيد من الشفافية والاحترام المتبادل القائم على التلاقي والتعاون لا الكراهية والتنافر.

إن التوجه العالمي الداعم للتطوع يتوافق مع التوجه الوقفي الإسلامي وليس الهدف من إبراز التوجه العالمي إجراء مقارنة بينهما بقدر ما يهدف البحث إلى بناء جسور من الثقة المتبادلة بين التوجه الإسلامي والتوجه العالمي بما يحمل كلاهما من خير ورخاء

للإنسانية كلها. وبما يحقق كلاهما للعالم الخير المنشود في جو من التسامح والتلاقي بعيدًا عن التعصب والحقد والكراهية.

الإطار التاريخي لحركة التطوع عالميًا:

يوجز الهيتى الإطار التاريخى للتطوع عالميا فيما يلى:

(الهيتى،١٩٩٧،٦٨:٧٤)

١- مرحلة الثورات البورجوازية:

تبدأ المرحلة الأولي في الفترة الحديثة مع عصر الأنوار وهي المرحلة التي مهدت للثورات البرجوازية وفي مقدمتها الثورة الفرنسية، فناقش كبار المفكرين أمثال: هوبس، ديدرو، ماندفيل، روسو، هيجل، آدم سميث مفاهيم جديدة مثل: الوطن، الدولة، المجتمع المدني، التطوع، البذل، العطاء وفيه نرى تنوع الاتجاه نحو دور الدولة ودور الأفراد، ومسئوليات كل من الدولة والأفراد تجاه الآخر، وهنا حاول المفكرون السابقون كشف مساوئ الدولة الشمولية، وما تسببت فيه من مآس لا تزال الكثير من المجتمعات تئن تحت وطئتها.

٢- مرحلة تطور الرأسمالية:

تغير الأمر بعد إنجاز الثورات البرجوازية، فاقترن تطوره بتطور الرأسمالية حيث بدا جليًا في تلك المرحلة الصراع الشرس بين مفهومي الرأسمالية وغيرها من المفاهيم السائدة آنذاك.

وبدت على السطح علاقات المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات الإنتاج والانشغال بالأفراد وحياتهم الاجتماعية، وبرزت على الساحة كذلك علاقات الأغنياء بالفقراء وأهمية التكافل بين من يملك ومن لا يملك وإن كان المجتمع الأوربي في تلك الفترة ما زال مؤمنًا بالطبقية.

٣- المرحلة التبشرية:

تحت عبارة الدين يولد التكافل، ومن رحم تعاليمه تولد القيم والمبادئ الداعمة للتآخي والتحاور والتلاقي بين كل الناس وكافة الشعوب على وجه الأرض. حمل المفكر الإيطالي أنطونيو قرامشى (١٨٩١ – ١٩٣٧) مشعل التيار الماركسى بعد ماركس في التبشير

بمصطلح التطوع والعطاء، واستعماله سلاحًا في مقاومة السلطة الشمولية، ويرى أن الداعم الأول للتطوع هو مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية مثل النقابات والأحزاب والصحافة والمدارس والأدب والكنيسة بل هو يري في الفاتيكان أكبر منظمة خاصة في العالم، وأن العالم لن تسوده الحرية ولن يسوده السلام إلا من خلال تكافل وتعايش بين سلطة الدولة وبين حقوق الأفراد ومتطلباتهم، وبين سطوة الأغنياء ونفوذهم الفاحش، وفقر الفقراء المدقع الذي يجب أن توجد آليات تحتوى الفجوة الهائلة بين الصنفين وصولاً إلى إطار أخلاقي مشترك يمكن الجميع من التلاقي والتآلف بحثًا عن الحياة السعيدة في عالم واحد.

٤- المرحلة الحالية:

المرحلة الحالية هى مرحلة سطوع نجم المجتمع المدني العالمي، المقابل للتوجه الإسلامي الداعم لفلسفة الوقف الإسلامية، والمجتمع المدني العالمي بدأ نجمه يسطع في أواسط القرن التاسع عشر حتى غدا الآن ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين قوة ساطعة مهيمنة على العالم بما تملكه من آليات ومؤسسات غير حكومية داعمة للتوجهات الخيرية الاجتماعية في شتى بقاع العالم وداعمة للتكافؤ الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء بلا حدود.

نماذج من العطاء العالمي التطوعي:

إن التوجه العالمي الداعم للتطوع نراه بارزًا في مؤسسات المجتمع المدني والتي من خلالها يمكن إبراز الأسس العالمية للتطوع من خلال مجموعة من النقاط هي:

- إن مؤسسات المجتمع المدني العالمي هي مؤسسات طوعية تقابل مفهوم الوقف الإسلامي وهي ليست مجرد منظمات بل إنها تلعب أدوارًا بارزة في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي لدعم بناء الدولة والحفاظ على استقرارها وثباتها.

- تهدف هذه المؤسسات العالمية لدعم السلام الاجتماعي وتبني مواقف الدفاع

والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات محرومة سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

– إنها تهدف إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام في عملية التحول الاجتماعي.

١ – التوجه الطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لتمويل التعليم

قامت العديد من المؤسسات الصناعية والتعليمية الأمريكية، وكثير من رجال الأعمال بتبني نكره التطوع والدعم الخيري من خلال الأنماط التالية:

أولاً: قامت الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم منح مجانية للطلاب المتفوقين الفقراء وذلك لاستكمال دراساتهم بفاعلية وكفاءة.

ثانيًا: قام رجال الأعمال بتبنى سياسات طوعية تهدف إلى الانفاق على الطلاب الفقراء وإعدادهم وتحمل نفقات متابعتهم في العملية التعليمية ومن ذلك المشروع العملاق في ولاية "داكوتا الشمالية" حيث تولت جهات خيرية مهمات علمية متعددة تهدف إلى:

– مساندة البيئة التعليمية الفقيرة.

– تقديم الدعم المادي للطلاب الفقراء وغير القادرين.

– إعداد المعلمين على أحدث وسائل ووسائط التدريب العصرية بجهود ذاتية تطوعية.

– تحسين البيئة المكانية التي توجد بها المؤسسات التعليمية.

ثالثًا: قامت الولايات المتحدة بدعم مبادرات تعليمية تطوعية في دول العالم الثالث، وبغض النظر عما يردده البعض من الأغراض الخفية لهذه المبادرات الطوعية إلا أن ما يهمنا هو التوجه التطوعي الذي تؤمن به أكبر دولة في العالم والذي يأتي متناغمًا مع التوجه الإسلامي الداعم للوقف والمساند له ويتولى هذا الاتجاه نحو ٣٠٠ ألف منظمة تطوعية في الولايات المتحدة حاليًا.

وتأتي تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم المبادرات الطوعية في مجال التعليم اعتمادًا على فلسفة التكافل الاجتماعي التي تؤمن بأن الأغنياء لابد أن يتعهدوا الفقراء غير القادرين بنوع من أنواع الرعاية، انطلاقا من مبادئ التكافل والتراحم التي حرصت عليها كافة الأديان السماوية الإسلام والمسيحية واليهودية في إطار من التوافق والتناغم ومثال لذلك نموذج بل جيتس التالي :

نموذج بيل جيتس " الولايات المتحدة الأمريكية "

يأتي " بيل جيتس " صاحب ومؤسس " مايكروسوفت " العالمية كواحد من أشهر الشخصيات العالمية في ميدان العمل التطوعي الخيري غير الهادف للربح مساهمة منه في خدمة البيئة المحيطة ودعماً للتنمية ليس في وطنه فقط بل في العالم كله . وجاءت مبادراته الخيرية لتؤكد نظرية أنه ليس من أجل المال وحده تكون الأعمال .. وليس من أجل سطوة النفوذ تكون الحياة .. وفيما يلي نموذج من مبادرات " بيل جيتس " الخيرية :

(١) مكافحة مرض الملاريا .. والدرن في أفريقيا :

– أنفقت مؤسسة " بيل جيتس " الخيرية ٨٣ مليون دولار لمحاربة الدرن في أفريقيا وتتبع البلدان التي ينتشر فيها هذا المرض بضراوة .

– أنفقت المؤسسة ١٦٨ مليون دولار لمكافحة الملاريا في جنوب شرق آسيا وقامت بإعداد برامج طبية متخصصة لمتابعة المرضي والتواصل معهم والاكتشاف المبكر للأمراض المتوطنة الأخرى إنقاذاً للبشر في هذه المناطق المنكوبة.

(٢) المشاركة في مؤتمر دافوس ٢٠٠٥

شاركت مؤسسة " بيل جيتس " الخيرية في مؤتمر " دافوس ٢٠٠٥ " وأطلقت مع حكومة النرويج حملة لإنقاذ ملايين الأطفال عن طريق التطعيم من أمراض " الدفتيريا – التيتانوس – السعال الديكي." وجاءت النتائج مبشرة جداً حيث انخفضت الوفيات بمقدار ٦٨% ما بين عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٦ وكان لهذه التبرعات الضخمة أكبر الأثر في إنقاذ آلاف الأطفال حول العالم كله من هذه الأمراض المتوطنة والتي أثقلت كاهل الأمم وجاءت متراكمة نتيجة للفقر المدقع وحياة البؤس التي تحياها الدول الفقيرة في العالم .

(٣) الحملة الدولية لمكافحة الفيروسات برعاية مؤسسة " بيل جيتس الخيرية "

يعاني ١,٣ مليون طفل سنويا " من الإصابة بالفيروسات القاتلة وتقدمت المؤسسة بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار لتمويل برنامج مكافحة الفيروسات القاتلة للأطفال حول العالم ، وضاعفت هذا المبلغ مؤخراً خلال عشر سنوات إلي عشرة ملايين دولار ، ووضعت في خطتها تطعيم ٨ مليون طفل سنوياً .

(٤) المساهمات التعليمية :ساهمت المؤسسة من خلال :

– المنح التعليمية للطلاب المتفوقين عبر الجامعات العالمية التقنية .

– عقد شراكات تكنولوجية مع أعرق الجامعات العالمية من خلال تمويل البرامج الالكترونية الناجحة والاستفادة من الجهود الخلاقة للطلاب المبدعين.

– إصلاح وتطوير التعليم في الدول الفقيرة في أفريقيا وشرق آسيا والأمريكتين عبر مبادرات تمويلية تتعدى ٣٠٠ مليون سنوياً .

وهكذا يستمر"بيل جيتس" فى إعطاء الدروس الخاصة بالمسئولية المجتمعية من خلال باب تحقيق التنمية المستدامة، وإقرار ذلك بالعمل الخيرى الذى يحقق احتياجات الفقراء والمساكين فى مختلف القارات.

وتعد هذه مبادرات بسيطة عرضت في عجالة لتؤكد عالمية العطاء الإنساني دون اعتبار لدين أو جنس أو لون ، وهذا يؤكد أن العطاء الإنساني لا حدود له وأن الحياة خلقت لتحتوي العطاء ولتحتوي الوفاء ولتؤكد أن المال ليس هو الأساس بل إن الحب والتعايش والتلاقي يبقي دوماً أقوى من سطوة المال.

لمتابعة هذه الجهود كاملة:

(راجع: www.alegt.com/2014/07/18/article-868) (راجع كذلك:بيل غيتس/www.wikipedia.org/wiki)

٢ – التوجه الفرنسي الداعم للمبادرات الطوعية في ميدان تمويل التعليم

سعت كثير من المؤسسات المدنية ورجال الأعمال، وأصحاب المصالح العامة والجامعات الحكومية والخاصة في فرنسا إلى إقرار سياسة تطوعية في ميدان التعليم

الفرنسي تهدف إلى تحقيق الغايات التالية:

– ترسيخ التوجه الفرنسي الداعم للارتباط بالأمة والهوية الفرنسية من خلال دعم المبادرات التطوعية في ميدان التعليم للتخلص من الآثار السلبية لمن يواجهون مشكلات في ميدان التعليم.

– دعم الجماعات الباحثة عن تحقيق التوازن بين فئات المجتمع الفرنسي وإذابة التفاوت الطبقي بين هذه الفئات والقضاء على النظرة الأرستقراطية التي ما زال البعض يؤمن بها في المجتمع الفرنسي.

– تبني مبادرات تعليمية تهدف إلى دعم المؤسسات التعليمية الفقيرة خصوصًا في جنوبي فرنسا تلك الأحياء التي يسكنها الأفارقة

ويعيشون فيها تحت وطأة الفقر والبؤس إلا أن الجماعات الأهلية الفرنسية التطوعية تنادى بأن تكون هناك مبادرات تطوعية تدمج هذه الفئات في المجتمع الفرنسي وأن تتمكن من تطهيرهم من الثقافات الأصلية وترسيخ الفكر الفرنسي والثقافة الفرنسية في عقولهم وبالتالي يكون المردود إيجابيًا على المجتمع الفرنسي.

إن التوجه الفرنسي هو الآخر يحمل في طياته قسمات الخير، ودلائل التكافل ومفهوم التعاون لإنقاذ الفقراء، وجعل التعليم حقًا للجميع، ونري من خلال ذلك أن التوجه الفرنسي يتوافق مع التوجه الإسلامي الداعم للوقف والمرسخ له وهذا يؤكد مما لا يدع مجالاً للشك وحدة التوجه الإنساني العام نحو البحث عن الخير للجميع.

لمتابعة هذه الجهود:(راجع www.indqop.org)

٣–التوجه التطوعي الداعم لتمويل التعليم في (أثيوبيا وكينيا، وزيمبابوي وأوغندا والسنغال):

تمثل الاتجاه التطوعي في ميدان التعليم في هذه الدول في تأسيس نظام من الشراكة بين الدولة والمجتمع بحيث تحدد مسئوليات الحكومة في:

– دفع رواتب المعلمين.

– دفع نسبة مالية لكل تلميذ.

– توفير الأدوات المدرسية.

– توفير فرص التدريب وإعداد المعلمين.

– إنشاء مدارس ابتدائية لا تبعد كثيرًا عن محل إقامة التلاميذ بأكثر من ١١ كيلو مترًا.

أما مسئوليات المجتمع التطوعية فتتمثل في:

– المساهمة الجادة في تمويل برامج إعداد وتأهيل المعلمين.

– المساهمة التطوعية في تقييم العملية التعليمية والإشراف عليها.

– المساهمة الجادة في بناء المدارس وتمويلها وإمدادها بالوسائل التعليمية المناسبة.

– المساهمة الجادة بتوفير الأراضي والمساحات المناسبة لبناء المدارس عليها.

– المساهمة التطوعية في صرف رواتب المعلمين، حيث يتول أهل الخير في هذه البلاد سداد حوالي ٦٠% من رواتب المعلمين وتتولي الدولة سداد حوالي ٤٠% من هذه الرواتب.

إن هذا التوجه الإفريقي الداعم للمبادرات التطوعية يأتي في إطار التكافل وتحت إشراف دولي يؤمن بأن الدولة لن تتمكن وحدها من قيادة مسيرة التنمية، بل هي في أمس الحاجة لطاقات مجتمعية تطوعية تساندها وتشاركها في إطار من الاحترام المتبادل يهدف إلى الحفاظ على هيبة الدولة ويرسخ في الوقت نفسه مبادئ التكافل والتواصل والعطاء اللامحدود. لمتابعة هذه الجهود:(راجع www.nwre.org.)

٤ – التوجه السعودي الداعم للتطوع في ميدان تمويل التعليم:

تؤمن المملكة العربية السعودية بوصفها دولة الإسلام بمبادئ الوقف الإسلامي الراسخة التي رسخها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام من بعده، وسعيًا من المملكة لترسيخ الوقف فإنها قامت بالإجراءات التالية:

– إنشاء وزارة وقفية مستقلة تدير شئون الأوقاف الإسلامية في سائر أركان المملكة تهدف إلى تدعيم قيم الوقف عامة وتدعيم قيمة الوقف على التعليم خاصة، بحيث تخصص منحًا وقفية وهبات وعطايا تمنح شهريًا للطلبة الفقراء غير القادرين لمساندتهم ومساعدتهم لتحمل أعباء الدراسة.

– تم إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عام ٢٠٠٣ وهو هيئة وقفية تطوعية خيرية تهدف إلى تدعيم التوجه الخيري في ميدان التربية من خلال:

– الارتقاء بالعملية التعليمية.

– تمويل الأبحاث التربوية الجادة الداعمة للتعليم.

– تحويل توجهات الطلاب نحو التميز والإبداع.

– حث الأغنياء ورجال الأعمال والأثرياء على تخصيص هبات وعطايا تنفق في ميدان التعليم.

– تنظيم ندوات ومؤتمرات تحث على مفهوم الحوار ومفهوم التطوع ومفهوم العمل المؤسسي المدني المنظم الداعم للتوجهات الخيرية..

(لمتابعة هذه الجهود وغيرها راجع العمل التطوعى بالملكة العربية السعودية عبر الرابط التالى
(www.saaid.net/anshatah/dole)

وجدير بالذكر ونحن نشير إلى تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المضمار أن نوضح أن المملكة قد ظلمت كثيرًا حيث حملتها الآلة الإعلامية الأمريكية تبعات المسئولية عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ واتهم العالم أموال الوقف الإسلامي بأنها الممول الأول للإرهاب العالمي وأن هذه الأموال الوقفية لابد أن تخرج من إطار السيطرة الفردية للأشخاص إلى إطار السيطرة المطلقة للدولة وأن تكون في إطار من المحاسبة والمساءلة حتى تتمكن هذه الدولة – أي المملكة العربية السعودية – من ضبط هذه الأموال وضبط مصادرها والتحكم فيها، مما يفرض علينا – نحن المسلمين – أن نتضامن مع دولة الإسلام الأولي تكاتفًا وتعاونًا لا من خلال المظاهرات الجوفاء، ولا من خلال الخطب الرنانة التافهة. بل من خلال عمل مؤسسي منظم نستغل فيه طاقات وإمكانات القرن الحادي والعشرين بحثًا عن إنقاذ الأمة ثقافيًا وتنقية واقع الأمة من شبهات

الظلم والافتراء التي تحيط بها من كل جانب، وكذا كان واجبًا علينا أن نلقى الضوء على شعيرة الوقف الإسلامي وأن نتناوله بشئ من الإيضاح والتفصيل لبيان أن الهدف الأساسي من الوقف الإسلامي هو دعم مسيرة الأمة، وتحقيق مبادئ التكافل، ودعم التواجد الآمن بين كل الناس بعيدًا عن سيادة العصبيات والنزاعات التي لا ترحم أحدًا.

واعتمادًا على ما سبق: فإن الإشارات والإضاءات التي تضمها هذا الفصل من خلال إبراز التوجهات العالمية والإقليمية لفلسفة التطوع توضح ما يلي:

– لم يتطرق البحث إلى شرح وافٍ لأساليب وأنماط التطوع ودواعيها في الدول والتجارب سالفة الذكر وكان التركيز الأول على ذكر الفلسفة العامة للتطوع وذلك اهتمامًا بشعيرة الوقف الإسلامي في المقام الأول ثم ذكر ما يرادفها من توجهات عالمية وإقليمية.. وبما يؤكد في النهاية وحدة التوجه الإنساني نحو الخير للبشرية كلها.

– تؤكد النماذج السابقة أن الخير العالمي كامن في نفوس البشر جميعًا على اختلاف الديانات والألوان والأصقاع مما يؤكد وحدة التوجه الإنساني ووحدة المصير المشترك الذي يشمل الناس جميعًا.

– تؤكد النماذج السابقة تفرد الإسلام وتميزه فيما يتعلق بالوقف وأثره في التنمية كنظام اقتصادي فريد من نوعه قاد الأمة – ولا زال يقودها نحو تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية على اختلاف تنوعاتها وتبايناتها المتعددة.

الفصل الثالث

الإطار الميدانى للبحث

تناول البحث في إطاره النظري التحليلي الوقف الإسلامي المفهوم، والآليات، وسبل التوظيف التربوي وكيف يمكن التوجه نحو المستقبل الاستثماري لأموال الوقف الإسلامي مستقبلاً.

ولكي يكون البحث معبراً بواقعية عن كيف يمكن استثمار أموال الوقف الإسلامي في تحسين تمويل التعليم بمصر، كان من المهم تحديد مجموعة من المحاور التي يُتفق عليها لإجراء مقابلة مع المختصين والمهتمين بهذا الأمر وصولاً إلى بناء رؤية مستقبلية للتخطيط لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم بمصر.

وفي ضوء ما سبق تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى قسمين:

الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.

الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

القسم الأول: إجراءات الدراسة الميدانية:

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- استطلاع الآراء حول مدى إمكانية استثمار أموال الوقف الإسلامي لتحسين تمويل التعليم.
- إبراز أهم العقبات التي تحول دون هذا الاستثمار المأمول.
- إبراز الرؤى والمقترحات التي من خلالها يمكن استثمار أموال الوقف الإسلامي لتحسين تمويل التعليم في مصر.
- وضع تصور مقترح للتخطيط لاستثمار أموال الوقف الإسلامي في تحسين تمويل التعليم بمصر.

ثانياً: إجراءات البحث الميدانية:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية قام الباحثان بالإجراءات التالية:

– تم اختيار عينة الدراسة بشكل مقصود بلغ عددهم "١٥ خمسة عشر" فرداً وهم مدير عام الأوقاف بمحافظة دمياط، وثلاثة من علماء الدين الإسلامي، وخمسة أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بدمياط، وثلاثة من رجال الأعمال الداعمين للاستثمار التعليمي في دمياط، وثلاثة من رؤساء الجمعيات الأهلية الداعمة للتوجه الاستثماري لأموال الوقف في ميدان التعليم.

وتم اختيار عينة البحث على النحو التالى:

– كون الدراسة الميدانية بمحافظة دمياط وكان واجباً استطلاع رأي مدير عام الأوقاف بدمياط.

– استطلاع الرأي الشرعي حول التوظيف الاستثماري للوقف الإسلامي وبيان مقاصده وغايته ومن ثم كان اختيار عينة من علماء الدين.

– استطلاع المفهوم الأكاديمي لكيفية التخطيط الاستثماري في ميدان التعليم عبر توظيف أموال الوقف ومن ثم كان واجباً استطلاع آراء خبراء التخطيط بكلية التربية بدمياط.

– استطلاع رأي رجال الأعمال ورؤساء بعض الجمعيات الأهلية لإبراز جوانب التوجه المجتمعي نحو استثمار أموال الوقف وكيف يمكن دعم هذا التوجه في إطار لا حكومي.

ثالثاً: إعداد أداة البحث:

– استخدام الباحثان المقابلة "Interview" كأداة لجمع البيانات وذلك لتعرف آراء عينة البحث حول مدى إمكانية التخطيط الاستثماري أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم بمصر، وذلك لكون المقابلة قادرة على إبراز الرؤى بشكل واضح ومباشر مما يسهم في تحقيق الغاية التي من أجلها كانت هذه الدراسة الميدانية.

- صياغة عبارات المقابلة:

تم تحديد العبارات وذلك لتعرف واقع الاستثمار الفعلي لأموال الوقف الإسلامي في دعم التعليم، واستطلاع الرأس حول أهم المعوقات التي تحول دون هذا الاستثمار الفعلي، وتقديم المقترحات التي تساند في التخطيط لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم بمصر.

وجاءت عبارة المقابلة في صورة ثلاثة أسئلة مفتوحة موجهة لكامل أفراد العينة على نحو موحد كما يلي:

السؤال الأول: ما واقع الاستثمار الفعلي لأموال الوقف الإسلامي في دعم التعليم؟

السؤال الثاني: في رأيكم ما أبرز المعوقات التي تحول دون توظيف أموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم المصري؟

السؤال الثالث: ما أبرز المقترحات لاستثمار أموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم بمصر؟

رابعاً: أسلوب المعالجة الإحصائية:

تضمن أسلوب المعالجة الإحصائية تحليل إجابات عينة البحث وإبراز أوجه الاتفاق في إجاباتهم، وذلك وصولاً إلى تحليل نقدي لهذه الإجابات يدعم في النهاية الاعتماد على رؤية واضحة للتخطيط لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم بمصر.

القسم الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

السؤال الأول:

ما واقع الاستثمار الفعلي لأموال الوقف الإسلامي في دعم التعليم؟

– اتفقت الآراء حول ضعف الاستثمار الفعلي لأموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم وأقرت الآراء بأن الأموال من حيث هي وقف تتسم بالركود، إذ لا يمكن أبداً استثمارها دون رؤية تنموية شاملة، أو تخطيط واقعي علمي مدروس ينقلها من أموال ثابتة مقيدة إلى مصدر مهم من مصادر تمويل التعليم.

– اتفقت الآراء حول كون أموال الوقف الإسلامي يخصص الجزء الأكبر من المستفاد منها في الإعانات والمنح والعطايا للفقراء وذوي الحاجات مما يمثل توجهاً نمطياً لا يتناسب مع الرؤى الاستثمارية الحديثة لأموال الوقف الإسلامي وبالتالي لم تخرج هذه الأموال من نطاق الرعاية الاجتماعية فقط وهذا ظلم وإجحاف لها.

– اتفقت الآراء كذلك على كون الاستثمار الفعلي في أموال الوقف الإسلامي خاضع لسيطرة الدولة وهذا ليس عيبً ولكن القائمين على أموال الوقف الإسلامي لا ينتقلون من مرحلة الحراس على هذه الأموال إلى مرحلة المبدعين للاستثمار الفعلي لتوظيف هذه الأموال الراكدة.

السؤال الثاني:

في رأيكم ما أبرز المعوقات التي تحول دون توظيف أموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم المصري؟

**** اتفقت الآراء على ما يلي:**

– ضعف ثقافة الاستثمار لدى القائمين على إدارة أموال الوقف الإسلامي.

– ضعف قناعة الدولة بأن الوقف الإسلامي قادر على المساهمة في إنقاذ وتمويل التعليم المصري أو على الأقل المساهمة الفاعلة في إصلاحه.

– الثقافة الدينية السائدة بأن أموال الوقف لا يجوز إلا أن تستخدم في أغراض دينية ورعوية فقط لأن الواقفين خصصوا هذه الأموال لتلك الأغراض فقط أما مجالات الاستثمار في التعليم وغيره خارج نطاق اهتماماتهم.

– القناعة بأن فكرة الدعم التعليمي قائمة على مجرد تقديم المعونات والمساعدات فقط للطلاب الفقراء أو المرضى أو غير ذلك من هذه الفئات التي تحتاج دعماً ومساعدة.

– ضعف ثقافة التنوير التربوي الداعم لاستثمار الأموال في مجالات التعليم والثقافة والصناعة والتجارة، فكثير من علماء وخبراء التربية لم يقوموا بإبراز الرؤى المستقبلية لاستثمار هذه الأموال، ومن ثم غابت عن الوطن مسألة الوعي التام بأهمية توظيف واستثمار أموال الوقف الإسلامي لتعزيز فرص النهوض بالتعليم المصري وإصلاحه.

– غياب دور رجال الدين عن حث الناس وخصوصاً الأغنياء على وقف أموالهم في ميدان التعليم والاقتصار فقط على حثهم على التصدق بأموالهم للفقراء والمساكن واليتامى، وغيرهم من مستحقي العطاء ولكن هذا التوجه الأخلاقي الإسلامي الرائع يجب أن يتواكب مع تجديد الخطاب الديني والذي من أهم مظاهره تقديم رؤى استثمارية جديدة لاستثمار أموال الوقف في تعزيز فرص النمو في المجتمع وسنته ε حافلة بنماذج متنوعة من الشواهد التي تؤكد هذا التوجه الإسلامي المستنير.

– أقر كثير من رجال الأعمال بأن لديهم خطط تنموية للنهوض بالمجتمع، ولكنها تحتاج إلى مساندة الدولة مساندةً تشريعية ومساندة مالية كذلك لتحقيق الغايات المنشودة من هذا التعاون بما يعود بالنفع على استثمار الطاقات البشرية في شتى الميادين ومنها التعليم ولكن مثل هذه التوقعات تصطدم بأرض الواقع فلا تنسيق بين الدولة وبين رجال الأعمال فيما يتعلق باستثمارات الوقف الإسلامي الراكدة.

– اتفقت الآراء على شيوع روح الريبة والشك بين الدولة وبين الساعين لاستثمار أموال الوقف، إذ تعتبر الدولة أن هذه الأموال أمانات، ويجب صيانتها ويجب الحفاظ عليها وقفاً، ولا تستغل إلا في أضيق حدود المتاح من الإعانات، وذلك يؤكد لنا أن الفكر

التنموي المستنير المواكب للعصر لازال قاصراً عن مواكبة التطلعات التنموية الحديثة، وهذا أيضاً يفسر لنا أن هناك وقفيات إسلامية لازالت تحتفظ الدولة بأصولها منذ مئات السنين.

– اتفقت الآراء على فوضى الخطاب الديني المعاصر شوهت كل ما هو متعلق بالدين وأموال الواقفين إذ اتهمت التوجهات الدينية بالإرهاب، ومارسته فعلاً بعض الفئات التي استغلت أموال الوقفين في دعم الإرهاب وتمويل أنشطة تخريب الدولة كما نلاحظ الآن مما يفرض قيوداً ومحاذيراً شديدة على أية رؤى مستقبلية لاستثمار أموال الواقفين في دعم التعليم.

السؤال الثالث:

ما أبرز المقترحات لاستثمار أموال الوقف الإسلامي في تمويل التعليم بمصر؟

اتفقت الآراء على ما يلي:

١– إعداد خطة استراتيجية لاستثمار تلك الأموال استثماراً فاعلاً في إطار تربوي تنموي استثماري للطاقات البشرية المصرية الواعدة.

٢– نشر ثقافة الوعي بالوقف الإسلامي وبيان مقاصده الشرعية، وآليات استثماره وضوابط التصرف فيه لما يحتاجه هذا التوجه العصري من مواكبة ومسايرة لتجديد الخطاب الديني المعاصر.

٣– دعم مشاركة الواقفين في العملية التعليمية وحفزهم بشتى الوسائل على تدعيم تلك المشاركة.

٤– تعزيز التوجه الاستثماري للوقف الإسلامي من خلال تعزيز التوجه التربوي الداعم من خلال إثراء الدراسات التربوية للاستثمار الفعلي لأموال الأوقاف في تمويل التعليم بمصر.

٥– إصلاح المناهج الدراسية بما يعزز التوجه الحديث لاستثمار الوقف وحفز الأغنياء على وقف أموالهم للاستثمار التعليمي.

٦- التعرف على الرؤى والتوجهات العالمية الداعمة لاستثمار أموال الأغنياء عبر التطوع لصالح التعليم وإصلاحه في بلادهم والاستفادة من هذا التوجه عبر نظام الوقف الإسلامي المقابل لهذا التوجه التطوعي العالمي.

٧- دعم مساندة المجتمع المدني وفق ضوابط ورؤى وشروط متفق عليها لاستثمار أموال الوقف في تمويل التعليم هذا في إطار التعاون مع الدولة في تناغم توافقي يهدف تحقيق الصالح العام لتمويل التعليم في مصر عبر الوقف.

٨- منح الثقة للمواطنين بأن أموالهم لن تستغل استغلالً خاطئاً وتقديم الضمانات التي تقنعهم بذلك.

٩- دعم الجهود البحثية عبر الجامعات والمعاهد والمدارس لإجراء دراسات وبحوث لكيفية توظيف أموال الوقف الإسلامي لدعم التعليم في مصر وفق متطلبات ومستجدات العصر الحديث.

١٠- إنشاء هيئة وطنية مستقلة تشكلها الدولة تحت مسمى الهيئة الوطنية لتوظيف أموال الوقف في التعليم تحدد اختصاصاتها وآليات عملها وأطرها الموضوعية ومجالات عملها وآليات المساءلة والمحاسبة الخاصة بها.

الفصل الرابع

التصور المقترح لاستثمار أموال الوقف الإسلامى فى تحسين تمويل التعليم فى مصر

مقدمة

إن الوقف الإسلامي من خلال الاستعراض السابق يمكن توظيفه تربويًا لتمويل التعليم في عالمنا العربي وأمتنا الإسلامية ووطننا مصر، وذلك أن الوقف ليس حكرًا على أمة دون أمة إنما هو فلسفة رسخت في وجدان الأمة، ومردود ديني عقائدي يكون لبّ تلك العقيدة الإسلامية وهنا يستعرض البحث التصور الإسلامي المقترح لاستثمار أموال الوقف الإسلامى لتحسين تمويل التعليم بمصر.

الخطوط العامة للتصور المقترح

(١) علاقة الوقف بالتربية.

(٢) أسس التوظيف التربوي لأموال الوقف الإسلامى.

(٣) دور المؤسسات غير الحكومية في دعم التوجه الوقفي الخيري الداعم لتحسين التعليم فى مصر وإصلاحه.

(٤) العلاقة بين المؤسسات الحكومية والجهات المسئولة عن الوقف في ضوء سياسات المساءلة والمحاسبية.

الأهداف العامة للتصور المقترح:

* يهدف هذا التصور المقترح "الرؤية المقترحة" إلى تحقيق الأهداف والغايات التالية:

– الارتقاء بمنظومة الوقف الإسلامي لخدمة الأهداف الحضارية للأمة.

– دعم التوجه الخيري في ميدان تحسين تمويل التعليم المصرى.

– دعم العلاقة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تدعيم التوجه الداعم لاستثمار أموال الوقف الإسلامى لتحسين تمويل التعليم.

– إرساء أسس جديدة للتصرف في أموال الوقف ألإسلامي بما يحقق الغايات المنشودة

لإصلاح التعليم.

– تحقيق أعلى قدر من المساءلة والمحاسبية للحفاظ على مقدرات وثروات الأمة.

ثانيا: أسس التوظيف التربوي لأموال الوقف الإسلامي فى تحسين تمويل التعليم

يمكن أن يوظف الوقف تربويًا من خلال:

١– دعم مشاركة الواقفين في العملية التعليمية ومنحهم سلطات محدودة للمتابعة والتأكيد من مصداقية جوانب الإنفاق الخاصة بأموالهم.

٢– تخصيص جزء من أموال الوقف للإنفاق التعليمي على الطلبة الفقراء من المبدعين وغيرهم وأن يكون هذا التخصيص خاضع لضوابط ورؤى وأسس مشتركة.

٣– تحديد آليات لإنفاق أموال الوقف على التعليم تتم من خلال إبرام اتفاقيات وتحديد مبادئ لهذا الاتفاق من خلال وزارة التربية والتعليم ممثلة للدولة وما بين الجهات الوقفية المتاحة.

٤– ترسيخ المشاركة الوقفية من خلال دعم تواصل الواقفين مع الطلاب وأولياء الأمور لدراسة الواقع فعلاً والمساهمة الجادة في تخطية إن كان سلبًا ودعمه إن كان إيجابيًا.

٥– دعم التوجه الوقفي لتحسين تمويل التعليم من خلال برامج التربية عبر:

– إعداد المعلم القادر المدرك لقيمة الوقت وأسسه التربوية.

– إعداد الإدارة المدركة الداعية لمبادئ الوقف وغاياته وأهدافه.

– تضمين المناهج ما يشير إلى أهمية الوقف ودوره في دعم التكافؤ الاجتماعي والتكافل الاجتماعي بين كل طبقات الأمة.

– ترسيخ الأنشطة في نفوس الطلاب ودعم التوجه الوقفي من خلال هذه الأنشطة الداعم للإيثار وتفضيل الغير على النفس والتسامح والتلاقي والتحاور واحترام الآخر.

آليات تنفيذ الرؤية المقترحة

١- علاقة الوقف بالتربية:

ويمكن دعم هذه العلاقة من خلال التأكيد على الآليات التالية:

١- تعزيز الدراسات التربوية الشاملة للوقف ومقاصده وغاياته كمكون رئيس من مكونات الفكر الإسلامي الراسخ، ومن ثم تحديد الأطر الرئيسية لتوظيفه في تحسين تمويل التعليم بمصر

٢- دعم توجه التربويين نحو إثراء الدراسات التربوية فى مجال استثمار أموال الأوقاف لتحسين تمويل التعليم فى مصر.

٣- دراسة الواقع التربوي وتحديد سلبياته وإيجابياته وتخصيص منح مالية محددة لدعم هذا الواقع من خلال خطط ورؤى مستقبلية للتمويل خاضعة للمساءلة والمحاسبة وتولي ولاة الوقف ورجال التربية إدارة هذه القضية وفق الأسس القانونية المتبعة.

٤- دعم توجه رجال الأعمال دفعهم لتمويل التعليم عن طريق الهبات والمنح والعطايا كمظهر أصيل من مظاهر التكافل في الإسلام، وأن يتم هذا المنح في إطار خاضع لسيادة الدولة ويحافظ على هويتها واستقلالها بعيدًا عن نزعات التدخل الأعمى وسيطرة القوى الخارجية.

٥- تضمين قضايا الوقف الإسلامي ضمن المناهج، وإبراز الوجه الإسلامي المشرق لاستثمار أموال الوقف فى تحسين تمويل التعليم وكيف أسهم هذا النظام في دعم الحضارة الإسلامية.

٥- إقرار التوجه الوقفي لاستثمار أموال الأوقاف والاعتماد عليه كأساس حيوي ومهم لتحسين تمويل التعليم المصري بعيدًا عن دعوات الهيمنة والتبعية وبعيدًا عن الشبهات والافتراءات التي تنسب للأموال الوقفية دون حق أو دون سند أو برهان.

ثالثا:دور المؤسسات غير الحكومية في دعم التوجه التربوي لاستثمار أموال الوقف الخيرى فى تحسين تمويل التعليم:

إن المؤسسات الأهلية أو مؤسسات المجتمع المدني قادرة بما تملكه من مهنية واحترافية أن تقود مسيرة الوقف في القرن الحادي والعشرين لتحسين تمويل التعليم بمصر فهذه المؤسسات مؤهلة بما تملكه من خبرات وقيادات أن تتابع الهبات والعطايا وأن تحصر الاحتياجات وأن تتعامل من منظور تنموي مع قضايا المجتمع كافة وهذا يقودنا إلى استعراض دور هذه المؤسسات في دعم التوجه التربوي لاستثمار أموال الوقف الإسلامى فى تحسين تمويل التعليم من خلال:

– تتولي مؤسسات المجتمع المدني مهمة حصر الأوقاف وتلقي الهبات والعطايا والمنح تحت إشراف مباشر من الدولة يضمن لهذة المؤسسات وحدتها وكيانها ويضمن للدولة استقرارها وهيبتها.

– تتولي الدولة بمساعدة مؤسسات المجتمع المدني التخطيط الشامل لمستقبل التعليم وتحسين تمويله فى مصر وفق التوجهات الحضارية وأن يكون الوقف أحد الركائز التي يجب أن يتم الاعتماد عليها في برامج الإصلاح المستقبلي المنشود.

– تتعاون الدولة مع المؤسسات الأهلية في تبادل الخبرات، تعزيز سبل الاستفادة من الأموال الموقوفة لتحسين تمويل التعليم بعيدًا عن الصراعات وسوء الظن المتبادل.

– تتعاون الدولة مع المؤسسات غير الحكومية في دعم الجهود الوقفية وفي إثراء المكتبة بدراسات عن الوقف وغاياته وتوجهاته التنموية المنشودة خاصة فى مجال تحسين تمويل التعليم.

إجمالاً إن دور المؤسسات غير الحكومية في دعم الوقف أصبح مطلبًا لا مفر منه وواقعًا يجب الاعتراف به.

رابعًا: العلاقة بين المؤسسات الحكومية والجهات المسئولة عن أموال الوقف في ضوء سياسات المساءلة والمحاسبية.

– إن العلاقة بين الدولة وسائر المؤسسات غير الحكومية في ظل قطاع الأوقاف لابد

أن تحدد بالمعايير التالية:

– احترام متبادل بين الدولة وسائر المؤسسات الوقفية.

– تعاون مستمر بين الأفراد القائمين على رعاية أموال الأوقاف وبين الجهات المانحة والمخصصة لأموال الوقف.

– خضوع تام للمساءلة والمراقبة والمحاسبة يخضع فيه الجميع للرقابة الصارمة والتي من خلالها تتمكن الدولة وتلك المؤسسات من صيانة مواردها ودعمها وحسن استخدامها.

– أن تكون آلية العلاقة في ضوء المحاسبية واضحة وشفافة ومعلنة للجميع.

وفي النهاية كي نحقق هذا التصور المقترح لتوظيف أموال الوقف لتحسين تمويل التعليم في مصر من خلال إسهامه اقتصاديًا في مجال التعليم يجب أن نؤمن بأن الدولة وحدها لن تعود قادرة على أن تتحمل زمام الأمر بمفردها بل لابد أن يعاونها الجميع بداية من الأفراد ومرورًا بالمؤسسات ونهاية بالجميع المتكاتف وصولاً إلى تحقيق الغايات المنشودة لاستثمار أموال الوقف الإسلامى فى مجال تحسين تمويل التعليم المصرى.

أهداف التصور المقترح:

يسعى هذا التصور المقترح إلى تفعيل مساهمات قطاع الأوقاف في دعم الإصلاح الاقتصادي والتنموي الشامل من خلال تعاون قطاع الأوقاف مع سائر مؤسسات وقطاعات الدولة دعمًا للتوجه الخيري الحضاري المعتمد على ثوابت الإسلام الراسخة وتداعيات القرن الحادي والعشرين ومستجداته، وذلك تحقيقًا للأهداف التالية:

١– إعادة إحياء الوقف الإسلامي ورد الاعتبار إليه وخاصة في ميدان تمويل التعليم.

٢– التأكيد على التوجه الاقتصادي لفلسفة الوقف الإسلامي والتى من خلالها يستثمر في تحسين تمويل التعليم.

٣– دعم العلاقة بين المؤسسات الرسمية في الدولة وقطاع الأوقاف الأهلي.

٤– الاستفادة من تقنيات العصر الحديث في دعم التوجه الاقتصادي للوقف والداعم

لتمويل التعليم في مصر.

٥- تقنين العلاقة بين الدولة ومؤسسات الوقف بما يحفظ هيبة الدولة ويدعم استقلالية مؤسسات الوقف.

٦- رسم استراتيجية مستقبلية لدعم التوجه الاقتصادي لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم في مصر.

محاور التصور المقترح

١- **المحور الأول:** التعاون بين القطاع الحكومي الرسمي ومؤسسات ألأوقاف الخيرية في دعم التوجه الاقتصادى والتربوى في ميدان تمويل التعليم.

٢- **المحور الثاني:** أسس تحقيق المواءمة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي وتداعياته والوقف وخصوصياته وفق مستجدات القرن الحادي والعشرين في مجال تمويل التعليم .

٣- **المحور الثالث:** الشراكة المجتمعية وتطوير التوجه الاقتصادي لقطاع الأوقاف.

٤- **المحور الرابع:** السياسات المقترحة لتفعيل التوجه الاقتصادي لقطاع الأوقاف في ميدان تمويل التعليم.

التصور المقترح لتفعيل الدور التنموي لقطاع الأوقاف اقتصادياً وتربوياً لدعم تمويل التعليم ويتضمن الآتى:

المحور الأول: أسس تحقيق التعاون بين القطاع الرسمي ومؤسسات الأوقاف الخيرية في دعم التوجه الاقتصادي والتربوي في ميدان تمويل التعليم:

لابد أن تكون علاقة الدولة بمؤسسات الأوقاف الخيرية قائمة على الاحترام المتبادل وفق المحددات التالية التي تقترحها الدراسة وهي:

١- تمنح الدولة المؤسسات الوقفية الحرية المطلقة لممارسة مهامها الخيرية في دعم الاقتصاد المحلي والذى يمثل تحسين تمويل التعليم أحد أهم أولوياته.

٢- توفر الدولة لتلك المؤسسات الإطار القانوني الذي تعمل من خلاله في إطار

يحافظ على خصوصية تلك المؤسسات وتوجهاتها الشرعية والفقهية ومتطلبات دولة الحداثة.

٣- تفتح الدولة قنوات اتصال مباشرة مع تلك المؤسسات الوقفية في إطار من الود والتفاهم والتحاور المشترك بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، واستغلال طاقات هذه المؤسسات فيما يدعم اقتصاد الأمة ويرتقي بها ويساهم بفاعلية في تحسين تمويل التعليم بها.

٤- تتخلى الدولة عن السياسات الصارمة التي فرضتها على مؤسسات الوقف الخيرية مهما كانت أسباب هذه السياسات وإعادة الاعتبار لمؤسسات الوقف الخيرية في إطار الشراكة الهادفة.

٥- يجب أن تؤمن الدولة بأن تلك المؤسسات والجهات والأفراد الداعمين لتوجهات الوقف ليسوا ضد سياسة الدولة بل هم وسائل دعم لسيادة الدولة، ومساندين لسياستها في دعم الفقراء ودعم التوجه التنموي الشامل.

٦- إتاحة الفرصة للقاءات مباشرة بين الدولة وممثلي قطاعات الأوقاف لإزالة المشكلات ودراسة العقبات واقتراح الأسس الداعمة للتوجه المستقبلي المنشود المفعل لعلاقة القطاع الرسمي لمؤسسات الأوقاف الإسلامية.

٧- إنشاء هيئة مستقلة عن وزارة الأوقاف تتولي مهمة إدارة مؤسسات الوقف وتتولي مهمة دعم العلاقة مع الدولة بما يضمن تحقيق الصالح العام لتلك المؤسسات والدولة.

<u>المحور الثاني:</u> أسس تحقيق المواءمة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والوقف وخصوصياته وفق مستجدات القرن الحادي والعشرين في ميدان تحسين تمويل التعليم:

تقترح الدراسة في هذا المحور مجموعة من الأسس هي:

١- يجب الإيمان بأنه الوقف من المعاملات الشرعية التي بها الإسلام والتي يجب أن تقدر وتحترم وأن تقنن في إطار يحترمها ويقدرها.

٢- سياسات الإصلاح الاقتصادي المعاصرة يجب أن ترسخ مبدأ الاعتماد على

الأوقاف بأن تفعل توجهات الأشخاص نحو التطوع والمشاركة الخيرية في دعم تحسين تمويل التعليم في مصر.

٣- الاستثمار الوقفي يجب أن يكون محل اهتمام رجال الاقتصاد والمال في الدولة بأن يتحول هذا الاستثمار من مجرد محاولات فردية عشوائية إلى إطار مالي استثماري مقنن وفق قواعد وأسس اقتصادية ترقي به وتقوده نحو دعم الاقتصاد القومي.

٤- القول بأن نظام الوقف الإسلامي لا يناسب القرن الحادي والعشرين هو اتهام باطل لا أساس له من الصحة، فالوقف يجب أن تعاد صياغته وتعاد إليه مكانته من خلال دعم الدراسات التحليلية والنقدية لهذا القطاع الوقفي بما يدعم علاقة الدولة بمؤسسات الأوقاف.

٥- الاستثمار الوقفي لا يهدف ربحًا بل يهدف منفعة عامة وبالتالي فإنه يدعم الدولة ويخفف عن كاهلها بعض ألأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى من يعاونها لتحمل مشاق تلك المسئوليات.

٦- سياسات الإصلاح الاقتصادي تهدف إلى الارتقاء برأس المال البشري وسياسات الوقف تعمل هي الأخري على تنمية رأس المال البشري فلابد من تنمية رأس المال البشري فلابد من تلاقي الأهداف عبر استراتيجية مستقبلية اقتصادية تشمل الاثنين معًا.

٧- سياسات الإصلاح الاقتصادي تستمد قوتها من التوافق الشعبي وسياسات الوقف قادرة على تحقيق هذا التوازن من خلال مساندة الدولة، ودعمها وتطوير أدائها، ودعم مسيرتها نحو التفوق والتقدم الاقتصادي المأمول لا سيما في ميدان تحسين تمويل التعليم بمصر.

<u>المحور الثالث:</u> الشراكة المجتمعية وتطوير التوجه الاقتصادي والتربوي لقطاع الأوقاف في ميدان تمويل التعليم:

ويمكن دعم هذا التوجه من خلال الإجراءات المقترحة التالية:

١- دعم قيم الشراكة المجتمعية ودعم التوجه نحو المشاركات الخيرية في مجال تحسين تمويل التعليم.

٢- حث الناس على العطاء والبذل الاجتماعي تحقيقًا لقيم سامية حث عليها الإسلام بما يضمن الاستقرار التعليمى للأزمة ودعم المبادرات الخيرية في مجال تحسين تمويل التعليم على كافة المستويات.

٣- دعوة الناس لاحترام مؤسسات الوقف وصيانتها وعدم استباحة حريتها بدعوى عدم الرقابة عليها، وبدعوى خروجها عن نطاق سيطرة الدولة المركزية.

٤- التأكيد على أن الوقف نابع عن قناعة شخصية لدي الأفراد بجدوى المشاركة والتطوع لوجه الله تبارك وتعالي.

٥- التأكيد على أن الشراكة المجتمعية تهدف إلى تحقيق التوازن والتلاحم بين كافة المؤسسات الأهلية والخيرية في المجتمعات العربية بعيدًا عن النزعات القبلية والعصبيات المحلية وفروق الدين والجنس واللغة ذلك لأن الوقف بتحسينه لتمويل التعليم يهدف صالح البشرية جمعاء دون اعتبارات معينة.

٦- إن دعم الشراكة المجتمعية يأتي في إطار التوجه العالمي للاستفادة من الجهود التطوعية ولكن من خلال توجه منظم يقدر الشراكة ويقدر التعاون وينمي قيمة التطوع ونحن مطالبون بذلك التوجه العالمي الذي يقدر تلك المؤسسات وينظم تلك الجهود وينقلها من طور العشوائية إلى طور المنهجية والنظام المقنن المثمر.

٦- التأكيد على أن الشراكة المجتمعية هي توجه إسلامي أصيل قائم على التعاون على البر والتقوي ومساندة الناس وبث السعادة والفرح والأمل في قلوبهم وتحقيقًا للغايات المنشودة مثل التكافل والتضامن والتلاحم والتواصل بين الناس وتلك أسمي غايات الوقف في الإسلام إذ يضمن استثمارًا معنويًا لطاقات الإنسان تقوده نحو العمل والإبداع والإنتاج بلا حدود.

المحور الرابع: السياسات المقترحة لتفعيل التوجه الاقتصادي لقطاع الأوقاف اقتصاديًا وتربويًا لدعم تمويل التعليم:

ولتحقيق المحور الرابع فإن الدراسة الحالية تقترح بعض السياسات تتعلق بتفعيل التوجه الاقتصادي لقطاع الأوقاف من خلال:

١- يمكن للمناهج الدراسية أن تدعم استثمار أموال الوقف الإسلامى لتحسين تمويل التعليم في مصر من خلال:

- تعميق قيمة التطوع داخل الكتب والمناهج الدراسية.

- دعم التوجه التطوعي من خلال ممارسات الطلاب عمليًا للقيم الإسلامية التي تمت دراستها.

- تدريب الطلاب على ممارسة قيم التطوع والاستثمار التطوعي داخل مؤسسات الدراسة.

- دعم توجهات الطلاب لزيارة الفقراء ودور رعاية الأيتام والمستشفيات والمؤسسات الخيرية للتصدق على المحتاجين والفقراء.

- دعم توجهات المعلمين وتدريبهم على ممارسة التطوع وتشجيعه داخل المدرسة والمجتمع المحيط.

- فتح مجالات الاتصال بين المدارس والجامعات ومؤسسات الدولة التعليمية وقطاعات الأوقاف في الدولة بما يضمن ترسيخ هذا التوجه المستقبلي في نفوس الطلاب مما يمكننا مستقبلاً من بناء طاقات بشرية خلاقة قادرة على قيادة مسيرة التقدم.

- تضمين المناهج المدرسية والجامعية معلومات تتناول قيمة الوقف الاقتصادي وأساليب الاستثمار الوقفي وفقه الوقف ودوره في النهوض بالحضارة الإسلامية قديمًا والاستفادة من روعة الماضي لبناء الحاضر المشرق المثمر.

- تشجيع طلاب المدارس والجامعات لإجراء بحوث ودراسات تتناول الوقف وأساليب تنميته وأساليب استغلاله لدعم التوجه الاقتصادي الحديث الوقفى الحديث الداعم لاستثمار الأوقاف في مجال تمويل التعليم.

٢- وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات

يمكن لوسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات أن تدعم التوجه الاقتصادي لقطاع الأوقاف الداعم لتمويل التعليم من خلال الإجراءات التالية:

- تتولي وسائل الإعلام التعريف بالوقف ومفاهيمه وغاياته وتؤكد على سمو أهدافه وروعه توجهاته ودوره المأمول في تمويل التعليم في مصر.

- أن تبرز وسائل الإعلام الماضي الاقتصادي المشرق للوقف ودوره في رقي الحضارة الإسلامية وريادتها للعالم.

- أن تتناول وسائل الإعلام المسموعة أو المرئية أو المقروءة برامج ودراسات داعمة للوقف ومؤكدة على توجهاته التنموية المستقبلية.

- أن تتولي مصر مهمة إنشاء قنوات فضائية داعمة لتوجهات الوقف، وداعمة للتوجه الاقتصادي للوقف تتولي مهمة التواصل مع أهل الخير، وترشدهم إلى

أفضل الطرق لاستغلال أموال الوقف وقبول التبرعات والهبات ،فق ضوابط قانونية واشتراطات أخلاقية ومحاذير محددة تضمن أمانة التواصل وأمانة التعامل مع الموارد الوقفية تسهم إسهاماً فاعلاً في مجال تحسين تمويل التعليم بمصر.

- أن تتولي الأمة العربية مهمة استثمار تكنولوجيا المعلومات في القرن الحادي والعشرين وأن تتواصل مع هذه التقنيات العالمية مثل إنشاء روابط عربية للوقف عبر شبكة المعلومات العالمية، والتواصل الفعال بين مؤسسات الوقف العربية من خلال هذه الشبكة، ودعم الدراسات المستقبلية للاستفادة من الوقف الإسلامي والرقي به اقتصاديًا.

- أن تتولي مصر مهمة الدفاع عن فقه الوقف من خلال دعم وسائل الإعلام لهذا التوجه والاستفادة من الثورة المعلوماتية العالمية والرد على الشبهات التي اتهمت التوجه الاقتصادي للوقف الإسلامي بدعم الإرهاب والقيام بحملة إسلامية كبري تستغل تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين لإبراز الوجه المشرق للوقف الإسلامي وتوجهاته الاقتصادية الفريدة ودورها في دعم التوجه الإنساني العام نحو الأمن والاستقرار والسلام من خلال

توظيف أموال الوقف لتحسين تمويل التعليم في مصر.

٣- اللامركزية

يمكن تدعيم التوجه الإسلامي للوقف من خلال دعم اللامركزية عن طريق:

- إنشاء هيئات مستقلة للوقف الإسلامي تتولي إدارة أموال الوقف إدارة مستقلة بعيدًا عن سطوة الدولة وبالتالى بناء آلية شراكة تمكن هذه المؤسسات من تحسين تمويل التعليم في مصر.

- أن تمنح الدولة تلك المؤسسات الوقفية سلطة الإدارة اللامركزية اعتمادًا على فكر إدارتها وفلسفتها الخاصة ولكن في إطار من الدراية والخبرة اعتماداً كذلك على خطة الدولة لإصلاح التعليم.

- أن تؤمن تلك المؤسسات بأن اللامركزية لا تعني الهروب من سيطرة الدولة والخضوع للأهواء الذاتية بل إن اللامركزية يجب أن تمنح تلك المؤسسات مسئولية إدارة الموارد وإدارة الاقتصاد ولكن في نفس الوقت فإن للدولة حرية ضبط الأداء ومتابعة الخطط والبرامج في ميدان تحسين تمويل التعليم بما يحقق لها السيطرة والسيادة والمحافظة على نظامها التعليمى خصوصًا في ظل التحديات العالمية المعاصرة.

٤- التمويل

- تمويل مؤسسات الوقف لابد أن يكون خاضعًا للضوابط الشرعية والفقهية للوقف، وأن يكون التمويل محدد المصدر، معلوم القيمة، وأن يكون هدفه وجه الله تعالي، وأن تتولي المؤسسات الوقفية دعم توجهاتها الخيرية في مجال تحسين تمويل التعليم اعتمادًا على ميزانياتها المعتمدة ووفق ضوابط مالية ومحاسبية شديدة.

٥- المساءلة والمحاسبية

ولضمان المساءلة والمحاسبية لقطاع الأوقاف اقتصاديًا بأن الدراسة تقترح:

- إنشاء هيئة وقفية محايدة تتعاون مع الدولة في مراقبة ومتابعة ومساءلة ومحاسبة مؤسسات الوقف فيما يتعلق بآليات وضوابط الإنفاق على تحسين تمويل التعليم في مصر.

– وضع ضوابط وقواعد صارمة لإدارة مؤسسات الوقف وإدارة موارد الوقف تكفل النزاهة والشفافية في التعامل مع تلك الموارد في مجال تحسين تمويل التعليم.

– استخدام العقاب الصارم حيال كل من تثبت خيانته لأمانة الأموال الموقوفة لتحسين تمويل التعليم، أو حتى عدم تحمل المسئوليات بالشكل الأفضل أو الإخلال بالمهام المكلف بها من يتولي إدارة الوقف لتحسين تمويل التعليم.

– الإيمان بأن مال الوقف هو مال الله وبالتالي فإن الرقابة الذاتية والضمير الإنساني الحي هو الرقيب وهو المسئول الأول أمام الله عن الشفافية والنزاهة والتي من خلالها تنجح مؤسسة الوقف اقتصاديًا وبالتالى تحقق الأهداف المنشودة منها في مجال تحسين تمويل التعليم في مصر.

استخلاصات ختامية:

تناول البحث في مضمونها المكون الاقتصادي للوقف الإسلامي والتخطيط لاستثمار أموال الوقف الإسلامى في تحسين تمويل التعليم في مصر وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

– لا زالت المكتبات العربية تعاني نقصًا شديدًا في وجود الأدبيات الداعمة لفكر الوقف وتوجهاته التنموية المستقبلية وتوظيفه في مجال تحسين تمويل التعليم.

– فقه الوقف لا زال بعيدًا عن التطبيق العملي في حياتنا المعاصرة إذ يؤمن كثير من الناس بأن الوقف يعني التبرع بالمال فقط على الفقراء وذوي الحاجات ولا يدركون الفلسفة الاقتصادية الشاملة للوقف الإسلامي ودوره في دعم وإثراء حضارة الإسلام والمسلمين عبر العصور والأزمان المتعاقبة.

– الفلسفة الاقتصادية لقطاع الأوقاف فلسفة مرنة قابلة للتواصل والتكيف مع مستجدات العصر المتلاحقة ومن ثم يمكن توظيفها بسهولة من خلال استثمار أموالها في مجال تحسين تمويل التعليم بمصر.

– التوجهات العلمانية الحديثة أغفلت الفكر الوقفي التطوعي الإسلامي بل واتهمته بالإرهاب وادعت ظلمًا أنه الداعم الأول للتطرف الإسلامي المزعوم في القرن الحادي والعشرين خصوصًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ بالولايات المتحدة الأمريكية.

– عوائد الوقف في الإسلام عوائد داعمة للاقتصاد الإسلامي وداعمة للبنية الاقتصادية للأنظمة العربية والإسلامية على تنوع اتجاهاتها الاقتصادية وفلسفتها الإصلاحية للقرن الحادي والعشرين.

– لعب الوقف – ولا زال – يلعب أدوارًا مهمة في إثراء ودعم موارد الدولة المالية من خلال أموال الوقف وطرق تداولها وأسس استغلالها، لا سيما في مجال تحسين تمويل التعليم.

– يواجه الوقف – حاليًا – عوائق وتحديات تعوقه عن تحقيق أهدافه وهذه العوائق لابد أن توضع استراتيجية مستقبلية للتغلب عليها والوصل بالوقف الإسلامي إلى مرحلة تجعله الشريك الفاعل في النهضة الاقتصادية الشاملة للأمة الإسلامية والعربية.

– في هذا العصر تعددت مفاهيم العمل التطوعي ما بين قطاع الوقف، والقطاع الأهلي والقطاع الثالث وقطاع منظمات المجتمع المدني وقطاع التعاونيات... الخ إلا أن الروابط الذي يجمع شتات كل ما سبق هو التوجه التطوعي الخيري الذي يعد الأساس الداعم لتوجهات الوقف الإسلامي.

– مصر ممثلة في حكوماتها السابقة كانت تفرض حظرًا شديدًا على مؤسسات الوقف الإسلامية وتكبلها بقيود صارمة من الرقابة والمتابعة مما أثر سلبًا على هذه المؤسسات وجعلها تعاني صعوبات شديدة على مستوى الفكر ومستوى التنظيم الهيكلي السليم.

– يغفل النظام الإقتصادى المصرى أو يتناسى قيمة الوقف ودوره في إثراء اقتصاد الأمة وترسم سياستها الاقتصادية متجاهلة دور الوقف ولكن هذا التجاهل إن كان فعليًا في إطار السياسة العامة إلا أن الواقع الاقتصادي الممارس فعلاً يدعم الوقف ويتخذه أساسًا توافقيًا شعبيًا للرقي الاقتصادي بل ويتخذه مظلة للتكافل وحصنًا آمنًا يحقق الأمان الاقتصادي للأفراد في زمن تخلت الدول عن تحقيق هذا الأمان لأبنائها فجددت قيمة الوقف والتطوع ولكنها لم تقبل إيمان الناس به وحرصهم على دعمه وتأكيد وجوده.

– قيمة الوقف غائبة عن مناهجنا التعليمية مما يؤثر سلبًا على معرفة الأجيال بتلك القيمة ودعمها للتوجه الاقتصادي العام في الإسلام.

– مؤسسات الوقف الإسلامي في مصر الآن بعيدة عن الرقابة وبعيدة عن المحاسبة وكثير من أموال الوقف أهدرت مما يستدعي إعادة النظر في أسس مسائلة ومحاسبة المسئولين عن مؤسسات الوقف الإسلامية.

– الإطار القانوني الذي يحكم قطاع الأوقاف في بلادنا العربية والإسلامية يحتاج إلى تفعيل لأركانه وبيان لأسسه وترسيخ لثوابته.

– الوقف الإسلامي هو أحد محددات التوجه التنموي الشامل الداعم للموارد والمستغل للطاقات البشرية الإبداعية والموارد المتاحة وبالتالي فإن هذا التوجه يجب أن تؤمن بدوره الدول وأن ترسخ مفهومه وأن تتلاشي سياسات تجاهله وتهميشه.

مراجع الدراسة

١- إبراهيم البيومي غانم: **الأوقاف والسياسة في مصر**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨.

٢- ----------: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي: **من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو ٢٠٠٣.

٣- ----------: نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي: **من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت**. ٨ – ١١ أكتوبر ٢٠٠١، عرضها وعلق عليها: محمد جمال باروت: مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع ٣٠١، مارس ٢٠٠٤.

٤- ابن بطوطة: محمد بن عبدالله بن محمد اللوتي أبو عبدالله: **رحلة ابن بطوطة المسماه "تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**" تحقيق على المنتصر الكتابي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ط٤، ج١.

٥- أحمد حسن البرعي: نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي، **من بحوث المؤتمر العام الحادي عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية المنعقد بالقاهرة ٢٢ – ٢٥ يونيو ١٩٩٩**، بعنوان (نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي)، سلسلة قضايا إسلامية، ع (٥٠)، ١٩٩٩.

٦- أحمد حسين حسن: المجمع المدني والتحولات البنائية: قراءة في معطيات الحالة المصرية المعاصرة، **مجلة شئون اجتماعية**، الشارقة، ع٩٧، السنة ١٩٩٧، ربيع ٢٠٠٨.

٧- أحمد عوف: الأوقاف والرعاية الصحية، **مجلة أوقاف**، ع (٦)، السنة ٣، يونيو ٢٠٠٤م.

٨- أحمد عوف عبد الرحمن: الأوقاف والحضارة الطبية الإسلامية، **سلسلة قضايا إسلامية يصدرها المجلس الأعلي للشئون الإسلامية**، جمهورية مصر العربية، ع(١٣٦)، ٢٠٠٦.

٩- أحمد فراج حسين: **أحكام الوصايا والأوقاف في الشريعة الإسلامية**، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧، ص٢٣٥.

١٠- أمارتيا صن: التنمية حرية. مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، **سلسلة عالم المعرفة**، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع(٣٠٣)، مايو ٢٠٠٤.

١١- أماني قنديل: **المجتمع المدني العالمي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٢- أمجد خليل الجباس: **البرلمان والجمعيات الأهلية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٣- أنور محمود دبور: **أحكام الوقف في الفقه الإسلامي والقانون**، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٨٣.

١٤- أيمن محمد عمر النمر: الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، مجلة تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع(٦٠)، السنة ٢٠، مارس ٢٠٠٦.

١٥- باقر سلمان النجار: المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح، **المستقبل العربي**، مجلة يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣٣٨) السنة ٢٩، أبريل ٢٠٠٧.

١٦- جاك أتالي: الألفية الجديدة: **الرابحون والخاسرون في النظام العالمي القادم**، ترجمة وتعليق: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٥.

١٧- الجمعية الخيرية الإسلامية: **كتاب ندوة الوقف**. بعض نتائج مؤتمر الوقف لرابطة الجامعات الإسلامية، مايو ١٩٩٨، بورسعيد للأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية، ٢١ فبراير ٢٠٠٠، القاهرة (بتصرف).

١٨- حازم الببلاوي: **على أبواب عصر جديد**، الهيئة المصرية العامة للكاتب، القاهرة،

.١٩٩٧

١٩- حسن بن إبراهيم الهنداوي: **التعليم وإشكالية التنمية**، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ع(٩٨)، السنة ٣٢، ٢٠٠٤.

٢٠- ديولب فان دالين: **مناهج البحث في التربية** وعلم النفس، ترجمة محمدا نبيل نوفل وآخرون، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤.

٢١- زاهية أحمد مرزوق، يحيى حسن درويش: **الخدمة الاجتماعية وتطور فلسفتها**، شركة مكتبة ومطبعة البابر الحلبي، القاهرة، د.ت.

٢٢- زهدي يكن: الوقف في الشريعة والقانون، بيروت، د.ت.

٢٣- سامي محمد ملحم: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

٢٤- سليم الحص: آفاق التنمية العربية المستدامة، **مجلة المستقبل العربي**، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع(٣١٥)، السنة ٢٨، مايو ٢٠٠٥.

٢٥- سليمان بن خلف بن سعيد الباجي: **المنتقي شرح الموطأ**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ٦/ ١٢٢.

٢٦- سنن أبي داود، **كتاب المناسك** رقم ١٩٩٠.

٢٧- شارل عيساوي: الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، **مجلة المستقبل العربي**، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٣٢٢، السنة ٢٨، ديسمبر ٢٠٠٥.

٢٨- شوقي أحمد دنيا: أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة، **مجلة البحوث الفقهية المعاصرة**، ع(٦٤)، السنة ٦، ١٩٩٥.

٢٩- صحيح البخاري: **كتاب الشروط**، باب الشروط في الوقف، ج٢.

٣٠- صحيح البخاري: **كتاب الوصايا**، باب الوصايا، ج٣.

٣١- صحيح البخاري: **كتاب الزكاة**، باب قول الله تعالي: (وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله)، ٢/ ٥٣٤ رقم ١٣٩٩.

٣٢- صحيح البخاري: **باب محاسبة الإمام عماله**، ٨/ ٤٦٥.

٣٣- صحيح البخارث: **كتاب الجهاد والسير**. باب من احتباس فرسًا.. ٣/ ١٠٤٨ – رقم ٢٦٩٨.

٣٤- صحيح مسلم: **كتاب الوصية**، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ج٣.

٣٥- صفي حسن أبو طالب: أثر العولمة على الهوية الثقافية في العالم الإسلامي من بحوث المؤتمر العام الحادي عشر للمجلس الأعلي للشئون الإسلامية المنعقد بالقاهرة، ٢٢ – ٢٥ يونيو ١٩٩٩ بعنوان (نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي، **سلسلة قضايا إسلامية**، ع(٥٠) ١٩٩٩.

٣٦- طارق المهندي: **الإخوان على مذبح المناورة ١٨٢٨ – ١٩٦٨**، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٦.

٣٧- عاطف مصطفي: الرؤي الإصلاحية لمشكلات الوقف الإسلامي، **مجلة الأزهر**، مجلة يصدرها مجمع البحوث الإسلامية بمصر، أغسطس، ٢٠٠٧، ج٧، السنة٨٠.

٣٨- عبد الستار الهيتى: **الوقف ودوره في التنمية**، مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ١٩٩٧.

٣٩- عبد الفتاح مصطفي غنيمة: الوقف في مجال التعليم والثقافة في مصر خلال القرن العشرين، **سلسلة قضايا إسلامية**، يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ع(٨٩)، ٢٠٠٢.

٤٠- عبدالله مبروك النجار: "ولاية الدولة على الوقف والمشكلات والحلول" **من بحوث مؤتمر "الرؤى الإصلاحية لمشكلات الوقف الإسلامي" جامعة أم القرى**، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧.

٤١- عبد الملك السيد: الدور الاجتماعي للوقف. **من بحوث ندوة إدارة وتثمير ممتلكات**

الوقف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٤١٠.

٤٢- عبد المنعم سعيد: **مصر دولة متقدمة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤٣- عبد الواحد بن التمام الحنفي: **شرح فتح القدير**، دار الفكر، بيروت، ط٢، ٦/ ٢١٦.

٤٤- عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي: **المغني**، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢، ٨/ ٢٣١.

٤٥- عبدالله محمد حسنين شلبي: الحركات السياسية الإسلامية في المجتمع المصري ١٩٧٥ – ١٩٨٥، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

٤٦- على صالح جوهر: **الإصلاح التعليمي في العالم العربي توجهات عالمية**، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٨.

٤٧- ----------:**التخطيط التربوى والتنمية**،المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٨.

٤٨- فؤاد السرطاوى: **التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**، دار المسيرة، الأردن، ط١، ١٩٩٩.

٤٩- فؤاد مرسي: **هذا الانفتاح الاقتصادي**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧.

٥٠- فرتيش ستسيبات: الإسلام شريكا، دراسات عن الإسلام والمسلمين، ترجمة عبد الغفار مكاوي، **سلسلة عالم المعرفة**، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع(٣٠٢) أبريل ٢٠٠٤.

٥١- قطب إبراهيم محمد: **النظم المالية في الإسلام**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٥٢- محمد الدسوقي: الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، **سلسلة قضايا إسلامية**، يصدرها المجلس الأعلي للشئون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ع(٦٤)، القسم

الأول.

٥٣-محمد الشحات جنيدي: رؤية مستقبلية لنظام الوقف الإسلامي، **مجلة الوعي الإسلامي**، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ع(٤١٠) السنة ٣٦، أبريل / مايو ١٩٩٩.

٥٤-محمد المهدي: كيف تنجح مؤسسة الوقف، **مجلة الوعي الإسلامي**، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ع(٤٦٨)، السنة ٤١، أكتوبر ٢٠٠٤.

٥٥-محمد بن علي الشوكاني: **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار**، شرح منتقي الأخبار، دار الحديث، القاهرة، ٦/ ٢٥.

٥٦-محمد حمدي زقزوق: مقاصد الشريعة الإسلامية وضرورات التحديد، **سلسلة قضايا إسلامية**، يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ع(١٤٥)، مارس ٢٠٠٧.

٥٧-محمد رواسي قلعجى: **مباحث في الاقتصاد الإسلامي في أصوله الفقهية**، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩١.

٥٨-محمد شوقي الفنجري: الوسطية في الاقتصاد الإسلامي، **سلسلة قضايا إسلامية**، يصدرها المجلس الأعلي للشئون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ع(١٦٢)، أغسطس ٢٠٠٨.

٥٩-محمد شوقي الفنجري: **الوقف: السبيل إلى إصلاحه أو تصويبه**، وصولا إلى تفعيل دوره، ندوة الوقف التي نظمتها الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة، يوم الاثنين الموافق ٢١ فيراير ٢٠٠٠.

٦٠-محمد عبد الرحيم القريشي: **قانون الوقف**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٦١-محمد عثمان الخشت: **المجتمع المدني**: وزارة الثقافة، جمهورية مصر العربية، سلسلة الشباب، ع(٨)، ٢٠٠٤.

٦٢- محمد عمر الحاجي: لماذا الاقتصاد الإسلامي، **مجلة الوعي الإسلامي**، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ع(٤٦٨) السنة ٤١، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٤م.

٦٣- محمد محمد أمين: **الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر- دراسة تاريخية وثائقية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠.

٦٤- محمود وهبة: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العيد الخمسين. العالم الثالث بين الامتصاص والاقتناص، **(الأهرام)**، ١٠ أغسطس ١٩٩٤م.

٦٥- ناصر عبدالله الميمان: مخالفة شروط الوقف، **من بحوث مؤتمر "الرؤى الإصلاحية لمشكلات الوقف الإسلامي" جامعة أم القري**، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧.

٦٦- هالة مصطفي: **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك**، مركز المحروسة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

٦٧- هانز كينغ: نحو أخلاق عالمية "إعلان عالمي صادر عام ١٩٩٣م، التسامح، مجلة فصلية فكرية إسلامية، تصدر عن وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، السنة الثانية، صيف ٢٠٠٤.

٦٨- يحي بن شرف النووي: المنهاج، ط: مصطفي البابي الحلبي، ١٩٥٨، ٢/ ٣٧٧.

٦٩- أماني قنديل: تطور المجتمع المدني في مصر، **عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد ٢٧، العدد ٣، يناير/ مارس ١٩٩٩.

٧٠- سليمان عبد ربه محمد: الجهود التربوية للجمعيات الأهلية في مصر، **مجلة التربية**، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة ٥، ع٦، مارس ٢٠٠٢م.

71- www.conservative.com./new/article.cfm?obj id:2m.

72- www.indgop.org/stacks.edu.php.

73- www.nwre.org/scpd/natspec/catalpg/index.html.

74- www.sis.gov.ef/ar/default.html.
75- www.eygpt2020.org.
76- www.unesco.org/iiep.
77- www.ndp.org/conf.program/papers/edu.doc.